فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة

الأحد 18 جمادي الأولى 1447هـ 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2025 Sunday 9 November 2025
العدد 6209 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
فلسطين أون لاين
20070503

مركز "العودة" يوجّه مذكرات إحاطة دولية بشأن خروقات وقف إطلاق النار في غزة

لندن/ فلسطين:

وجّه مركز "العودة الفلسطيني" في لندن، سلسلة مذكرات إحاطة رسمية إلى عدد من الحكومات والهيئات الدولية، شملت وزارة الخارجية البريطانية، والبرلمان البريطاني، والبرلمان الأوروبي، والبعثات الدبلوماسية في نيويورك للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تناولت الانتهاكات الموثقة لوقف إطلاق النار المعلن في غزة بتاريخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 2025.

3

تظاهرة في السويد احتجاجًا على خرق (إسرائيل) اتفاق غزة

ستوكهولم/ الأناضول:

خرجت في العاصمة السويدية ستوكهولم، أمس، مظاهرة احتجاجية ضد استمرار (إسرائيل) بشن الهجمات على قطاع غزة، في انتهاكات متكررة لوقف إطلاق النار، كما نددوا بتواصل غاراتها على لبنان.

وتجمع مئات الأشخاص في ساحة أودن بلان في ستوكهولم بدعوة من العديد من منظمات المجتمع المدني، للتنديد باستهداف الجيش الإسرائيلي لقطاع غزة ولبنان بغارات جوية. المحتجون نددوا بخرق (إسرائيل) وقف إطلاق النار في غزة، الذي تم التوصل إليه في 10 أكتوبر/ تشرين

2

مخطط إسرائيلي يهدد بمصادرة آلاف الدونمات الزراعية في مدينة الطيبة

الناصرة- غزة/ محمد عيد:

يتهدد مدينة الطيبة داخل الأراضي المحتلة عام 48، مخطط إسرائيلي جديد لمصادرة آلاف الدونمات الزراعية من أراضيها؛ لمصلحة شارع التفافي يضاف لسلسلة مشاريع ومخططات استيطانية أقامتها حكومة الاحتلال الإسرائيلي في المدينة ذاتها على حساب الأراضي الفلسطينية. ويدور الحديث عن مخطط تعتزم حكومة الاحتلال التصديق عليه قريبا ويصادر 2632 دونما، منها نحو 2000 دونم

2

10 شهداء و6 إصابات وصلوا لمستشفيات غزة خلال 24 ساعة

غزة/ فلسطين:

قالت وزارة الصحة في غزة، إن 10 شهداء، منهم شهيد جديد و9 شهداء انتشال و6 إصابات، وصلوا لمشافي غزة خلال الـ 24 ساعة الماضية.

وبينت الصحة في تقرير لها أمس، أنه منذ وقف إطلاق النار في 11 أكتوبر 2025)، بلغ إجمالي الشهداء 241 شهيدًا، وإجمالي الإصابات 614 شهيدًا، بينما بلغ إجمالي الانتشال 522 شهيدًا.

ولفتت لارتفاع حصيلة العدوان الإسرائيلي إلى 69,169 شهيدًا 170,685 إصابة منذ السابع من أكتوبر للعام 2023م.

ونوهت إلى أنه تم إضافة 284 شهيدًا للإحصائية التراكمية للشهداء، ممن تم اكتمال بياناتهم واعتمادها من اللجنة الحكومية لاعتماد الشهداء من تاريخ 31/10/2025 الى 07/11/2025.

وأكدت أنه لا يزال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات، حيث تعجز طواقم الإسعاف والدفاع المدني عن الوصول إليهم حتى اللحظة.

الاحتلال والمستوطنون يصعدون اعتداءاتهم بالضفة ويصيبون متضامنين وصحفيين

قوات الاحتلال تعتدي بالرصاص والقنابل الغازية على المزارعين في الخليل أمس (فلسطين)

رام الله/ وكالات:

شهدت مناطق متفرقة من الضفة الغربية المحتلة، أمس، سلسلة من الاقتحامات والاعتداءات نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون، أسفرت عن إصابة مواطنين وصحفيين ومتضامنين أجانب.

ففي جنين، شمالي الضفة الغربية المحتلة، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدة بلدات شرق وغرب المدينة، بينها اليامون ودير أبو ضعيف وأم التوت والطيبة وجلبون، ونفذت عمليات تفتيش واسعة في منازل المواطنين، وسط مواجهات محدودة مع الشبان في محيط تلك المناطق.

2

"شديد": اعتداء المستوطنين في نابلس يكشف الوجه الحقيقي للاستيطان

رام الله/ فلسطين:

أكد القيادي في حركة حماس عبد الرحمن شديد أن الاعتداء الإجرامي الذي شنه المستوطنون ضد المزارعين الفلسطينيين في بلدة بيتا جنوب نابلس وعدد من المناطق بالضفة الغربية، يكشف الوجه الحقيقي للفاشية الاستيطانية التي تستهدف الأرض والإنسان. وقال "شديد" إن الاستهداف الممنهج للمناطق الزراعية وخاصة في موسم

مهنا لـ "فلسطين": 85 % من البنية التحتية مدمرة بغزة والركام تجاوز 70 مليون طن

غزة/ نور الدين صالح:

أكد الناطق باسم بلدية غزة حسني مهنا أن المدينة "تعرضت لدمار واسع وغير مسبوق، إذ تضرر نحو 85% من البنية التحتية بشكل مباشر أو غير مباشر"، مشيرًا إلى أن الأضرار شملت مختلف القطاعات الحيوية من شبكات المياه والصرف الصحي والطرق والمرافق العامة والمباني الخدمية والتعليمية والاقتصادية.

وقال مهنا لصحيفة "فلسطين"، إن "غزة اليوم تحتاج إلى إعمار شامل يبدأ من البنية الأساسية وحتى إعادة تشغيل الخدمات العامة، فالحرب لم تترك مجالًا أو قطاعًا إلا ونالت منه"، واصفاً الحرب بأنها "الأكثر تدميراً في تاريخ المدينة".

4

الفلسطينيون يجددون الثقة بالمقاومة ويرفضون نزع السلاح

خبيران: نتائج أحدث استطلاع تعكس وعيًا شعبيًا يرى في المقاومة طريق الكرامة الوطنية

غزة- رام الله/ علي البطة:

أحدثُ استطلاع للرأي العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في أكتوبر 2025، شكّل مفاجأة وصدمة لأوساط محلية وإقليمية ودولية، بعدما أظهر استمرار ارتفاع التأييد الشعبي لعملية طوفان الأقصى بعد عامين من تنفيذها، ورفضا واسعا لأي محاولة لنزع سلاح المقاومة، إلى جانب تفوق حركة حماس على حركة فتح في الشعبية والتمثيل السياسي. النتائج، وفق مراقبين،

3

تعكس تحولا جذريا في المزاج

حين يلتقي النزوح بالموج.. شتاءٌ قاسٍ ينتظر نازحي الشاطئ غرب غزة

غزة/ أدهم الشريف:

على امتداد شاطئ بحر مدينة غزة، تصطف خيام نازحي الحرب، وتتمايل أطرافها مع هبّات الرياح القوية، وتئنّ تحت وطأة الرطوبة والبرد الذي بدأ يتسلل مبكرًا إلى القلوب قبل الأجساد. هناك، وتحت أسقف خيام رثّة، حيث فرّ آلاف النازحين من جحيم الحرب الإسرائيلية، لم يبقَ سوى هذا الشريطِ الرملي الضيق، حيث تتقاطع الموجات الغاضبة مع

5

هندسة التجويع: الغزيون بين الوفرة الزائفة والحرمان الحقيقي

غزة/ مريم الشوبكي:

منذ إعلان الهدنة في العاشر من أكتوبر 2025، خفتَ دويّ الطائرات والمدافع، لكن حرب التجويع التي يشنّها الاحتلال الإسرائيلي لم تتوقف، بل اتخذت شكلاً أكثر قسوة وهدوءًا. فبدل القصف، صار التحكم في الطعام والماء والدواء هو السلاح الجديد لإخضاع أكثر من مليوني إنسان في غزة، يعيشون اليوم بين أطلال

7

قوة دولية أم احتلال مقنع؟ مشروع أمريكي يهدد بفرض الوصاية على غزة

غزة- واشنطن/ محمد الأيوبي:

منذ أن أعلنت الولايات المتحدة نيتها تشكيل قوة دولية في قطاع غزة، تصاعدت الشكوك بشأن حقيقة هذه الخطوة التي تبدو في ظاهرها "إنسانية وأمنية،" لكنها في جوهرها – كما يرى محللون – محاولة لتكريس وصاية جديدة على القطاع تحت غطاء الشرعية الدولية، وبما يخدم الرؤية الأمريكية–الإسرائيلية لإعادة صياغة المشهد

7

الاحتلال والمستوطنون يصعدون اعتداءاتهم بالضفة ويصيبون متضامنين وصحفيين

رام الله/ وكالات:

شهدت مناطق متفرقة من الضفة الغربية المحتلة، أمس، سلسلة من الاقتحامات والاعتداءات نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون، أسفرت عن إصابة مواطنين وصحفيين ومتضامنين أجانب.

ففي جنين، شمالي الضفة الغربية المحتلة، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدة بلدات شرق وغرب المدينة، بينها اليامون ودير أبو ضعيف وأم التوت والطيبة وجلبون، ونفذت عمليات تفتيش واسعة في منازل المواطنين، وسط مواجهات محدودة مع الشبان في محيط تلك المناطق.

وفي بلدة رابا جنوب شرقي جنين، اندلعت مواجهات عنيفة عقب هجوم نفذه مستوطنون على أطراف البلدة، حيث تصدى لهم الأهالي بالحجارة، فيما أطلق جنود الاحتلال قنابل الغاز والرصاص المعدني المغلف بالمطاط لتفريق السكان.

وفي نابلس، أصيب 14 شخصا، بينهم 5 صحفيين ومتضامنون أجانب، خلال اعتداء مستوطنين مسلحين على بلدة بيتا جنوب المدينة، بحسب الهلال الأحمر الفلسطيني.

وقالت نقابة الصحفيين في رام الله إن 5 صحفيين أصيبوا بجروح متفاوتة، ووصفت الهجوم بأنه "جريمة حرب تستهدف إسكات الصوت الإعلامي الفلسطيني".

وأكدت النقابة أنها تتواصل مع الاتحاد الدولي للصحفيين والمؤسسات الحقوقية الدولية للمطالبة بتوفير حماية عاجلة للصحفيين الفلسطينيين، وملاحقة المعتدين قانونيا أمام الهيئات القضائية الدولية.

وفي محافظة الخليل، جنوبي الضفة الغربية، هاجم مستوطنون من البؤر الاستيطانية المقامة شرق بلدة يطا عددا من المزارعين في منطقة تل ماعين، واعتدوا عليهم بالضرب المبرح أثناء عملهم في أراضيهم.

وقال الناشط ضد الاستيطان أسامة مخامرة لوكالة "وفا" الرسمية إن المستوطنين أطلقوا مواشيهم في أراضي عائلة مخامرة، قبل أن يهاجموا أصحاب الأرض بالعصي وأعقاب البنادق.

وأضاف مخامرة أن قوات الاحتلال تدخلت بعد ذلك واحتجزت 3 شبان، قبل أن تفرج عنهم لاحقا بعد تعرضهم للتنكيل.

ونُقل أحد المصابين إلى المستشفى لتلقي العلاج، فيما عولج الشقيقان الآخران ميدانيا، ووصفت إصاباتهم بأنها متوسطة إلى طفيفة.

كما هاجم مستوطنون مواطنين في وادي سعير شمال الخليل، في وقت واصلت فيه قوات الاحتلال حملات التفتيش والمداهمات في القرى المحيطة.

وفي بيت لحم، نصبت قوات الاحتلال حاجزا عسكريا مفاجئا على مدخل بلدة الخضر الشرقي في منطقة "المقابر"، وأوقفت المركبات ودققت في هويات المواطنين، ما تسبب بازدحام خانق وشلّ حركة المرور لساعات، وفق ما أفادت به مصادر محلية.

وتأتي هذه التطورات في ظل تصاعد الهجمات اليومية التي ينفذها المستوطنون تحت حماية الجيش الإسرائيلي، واستمرار اقتحامات المدن والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية، منذ بدء حرب الإبادة الإسرائيلية في غزة في أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

وأسفرت الاعتداءات في الضفة عن استشهاد 1066 فلسطينيا وإصابة نحو 10 آلاف آخرين، إضافة إلى اعتقال أكثر من 20 ألف فلسطيني بينهم 1600 طفل.

مطالبات بدعم سكان "حي الزيتون" والتخفيف من معاناتهم

غزة/ فلسطين:

قال مختار حي الزيتون بمدينة غزة، أبو ناصر دلول "إنه ورغم حجم الكارثة والدمار، بدأ أبناء حي الزيتون بخطواتهم الأولى نحو العودة إلى أرضهم"، داعيًا لدعم الحي وتسليط الضوء على معاناته.

وحذر دلول في بيان صحفي أمس، الأهالي من الاقتراب من المناطق الشرقية والمناطق الصفراء، مضيفًا أن الوضع لا يزال خطرًا وغير آمن، ودعا إلى توخي الحذر حفاظًا على الأرواح.

وأكد أن ديوان حي الزيتون مفتوحٌ يوميًا لكل أبناء الحي، بابه لا يُغلق أمام أحد، للاستماع إلى معاناتهم واحتياجاتهم، ولحل أي خلافات أو نزاعات داخلية، إضافةً إلى تنسيق أي جهد أو دعم أو إغاثة تُقدَّم للحي من أي جهة كانت، بما يضمن وحدة الصف وخدمة الجميع بأفضل صورة.

وناشد المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية والإغاثية بسرعة التحرك العاجل لإعادة إعمار حي الزيتون المدمّر كليًا، وتوفير مقومات الحياة الأساسية لأهله المنكوبين.

ودعا الصحفيين والإعلاميين والنشطاء في الداخل والخارج إلى تسليط الضوء على ما يجري في حي الزيتون، ونقل معاناة سكانه للعالم، حتى لا يبقى هذا الحي العظيم وحيدًا في وجعه وصمته. وطالب المؤسسات والجمعيات والمبادرين بضرورة توفير وتأمين احتياجات أبناء حي الزيتون من ماء وغذاء ومأوى، والعمل على تخفيف معاناتهم بكل الوسائل الممكنة.

تظاهرة في السويد احتجاجًا على خرق (إسرائيل) اتفاق غزة

ستوكهولم/ الأناضول:

خرجت في العاصمة السويدية ستوكهولم، أمس، مظاهرة احتجاجية ضد استمرار (إسرائيل) بشن الهجمات على قطاع غزة، في انتهاكات متكررة لوقف إطلاق النار، كما نددوا بتواصل غاراتها على لبنان.

وتجمع مئات الأشخاص في ساحة أودن بلان في ستوكهولم بدعوة من العديد من منظمات المجتمع المدني، للتنديد باستهداف الجيش الإسرائيلي لقطاع غزة ولبنان بغارات جوية.

المحتجون نددوا بخرق (إسرائيل) وقف إطلاق النار في غزة، الذي تم التوصل إليه في 10 أكتوبر/ تشرين الأول، وأوقف حرب إبادة إسرائيلية استمرت عامين، لكن تل أبيب تواصل انتهاك الاتفاق بين الفينة والأخرى.

وحمل المتظاهرون لافتات كُتب عليها "الأطفال يُقتلون في غزة"، و"المدارس والمستشفيات تتعرض للقصف"، و"أوقفوا الهجوم على لبنان"، و"ضعوا حداً لانعدام الغذاء".

وطالب المشاركون بوقف الإبادة الجماعية التي ترتكبها دولة الاحتلال في غزة، وإيقاف الغارات الجوية على لبنان.

وشددوا على ضرورة أن توقف السويد تصدير السلاح إلى دولة الاحتلال.

وقالت الناشطة السويدية رانا قدري، للأناضول، خلال مشاركتها في التظاهرة، إن "إسرائيل" لا تلتزم بوقف إطلاق النار، وإن الاحتجاجات ستتواصل حتى تطبيق الاتفاق بالكامل.

وأضافت: "سنواصل الاحتجاج حتى تنال فلسطين حريتها وتلتزم إسرائيل بوقف إطلاق النار بشكل تام".

ومنذ 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2025 يسود في غزة وقف لإطلاق النار بين حركة "حماس" و"إسرائيل"، تخرقه الأخيرة يوميا، ما أسفر عن مئات الشهداء والجرحى.

وخلّفت حرب الإبادة الإسرائيلية في غزة، أكثر من 68 ألف شهيد فلسطيني، وما يزيد عن 170 ألف مصاب، معظمهم أطفال ونساء، ودمارا هائلا.

"شديد": اعتداء المستوطنين في نابلس يكشف الوجه الحقيقي للاستيطان

رام الله/ فلسطين:

أكد القيادي في حركة حماس عبد الرحمن شديد أن الاعتداء الإجرامي الذي شنه المستوطنون ضد المزارعين الفلسطينيين في بلدة بيتا جنوب نابلس وعدد من المناطق بالضفة الغربية، يكشف الوجه الحقيقي للفاشية الاستيطانية التي تستهدف الأرض والإنسان.

وقال "شديد" إن الاستهداف الممنهج للمناطق الزراعية وخاصة في موسم الزيتون، يأتي ضمن محاولات يائسة لاقتلاع المزارعين من أرضهم وتدمير مصدر رزقهم، ضمن مخطط الاحتلال الكبير الرامي إلى الضم والتهجير ثم السيطرة الكاملة على الضفة.

وأكد أن توفير حكومة الاحتلال الغطاء الكامل لعصابات المستوطنين، يستلزم تحركاً دولياً للجم هذه الحكومة الدموية الإجرامية التي تنتهك صباح مساء كل القوانين والمواثيق الدولية. وفي السياق، أثنى "شديد" على صمود المزارعين وأهالي بلدة بيتا وكافة البلدات والقرى التي تواجه إرهاب المستوطنين.

ونبَّه أن هذه الاعتداءات لن تثني الفلسطينيين عن التمسك بأرضهم، وأن موسم الزيتون سيبقى رمزاً للتجذر والبقاء والمقاومة في وجه الاحتلال والاستيطان.

وأصيب عدد من المواطنين، بينهم مسعفون وصحفيون، في اعتداء نفّذه مستوطنون، اليوم السبت، خلال قطف الزيتون في بلدة بيتا جنوب نابلس.

ووفق معطيات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ارتكب الجيش الإسرائيلي ومستوطنون 766 اعتداء ضد المواطنين وممتلكاتهم ومصادر رزقهم في الضفة الغربية خلال أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وتراوحت الاعتداءات بين الاعتداء الجسدي العنيف، وحملات الاعتقالات، وتقييد الحركة، والتخويف والترهيب بكافة أشكاله، وإحراق منازل ومركبات، وإطلاق النار.

مخطط إسرائيلي يهدد بمصادرة آلاف الدونمات الزراعية في مدينة الطيبة

الناصرة- غزة/ محمد عيد:

يتهدد مدينة الطيبة داخل الأراضي المحتلة عام 48، مخطط إسرائيلي جديد لمصادرة آلاف الدونمات الزراعية من أراضيها؛ لمصلحة شارع التفافي يضاف لسلسلة مشاريع ومخططات استيطانية أقامتها حكومة الاحتلال الإسرائيلي في المدينة ذاتها على حساب الأراضي الفلسطينية.

ويدور الحديث عن مخطط تعتزم حكومة الاحتلال التصديق عليه قريبا وبصادر 2632 دونما، منها نحو 2000 دونم ملكيتها لأهالي مدينة الطيبة والمتبقية لصالح مدينتي الطيرة وقلنسوة تمهيدا لشق شارع التفافي رقم (553).

وبحسب عضو اللجنة الشعبية في الطيبة صبحي حاج يحيى فإن حكومة الاحتلال استغلت الانشغال العالمي بحرب الإبادة الجماعية ضد غزة، لتنفيذ مخططات ومشاريع عنصرية واستيطانية في المدينة والداخل المحتل عامة دون أية اعتبار لأصحاب الأرض أو أية إجراءات قانونية.

وذكر حاج يحيى لصحيفة "فلسطين" أن حكومة الاحتلال حاولت خلال مارس/ آذار 2024 مصادرة نحو 6200 دونما زراعيا من أراضي سهل الطيبة غرب المدينة، فيما حاولت محاكم الاحتلال تعطيل الإجراءات القانونية للاعتراض على المخطط العنصري.

وقال إنه بفضل الجهود القانونية "الشرسة" والخطوات الجماهيرية المكثفة استطاع الأهالي وأصحاب الأراضي تجميد المخطط الإسرائيلي الرامي إلى سرقة الأراضي والاستيلاء عليها.

وحاليا، أشار إلى أن سلطات الاحتلال عادت بمخطط جديد لمصادرة 2632 دونما وهي أراضي زراعية وتضم دفيئات ومشاريع تربية حيوانية، وتشكل مصدر رزق لمئات العائلات الفلسطينية.

وأضاف حاج يحيى: ليس أمامنا سوى الخطوات القانونية والجماهيرية لوقف المخطط الجديد والأطماع الإسرائيلية في مدينة الطيبة التي تعاني من اكتظاظ سكاني وتمنع حكومة الاحتلال الأهالي من التوسع العمراني تحت ذرائع واهية.

تقيد الوجود الفلسطيني

وقانونيا، أكد محام اللجنة الشعبية في الطيبة يوسف جمعة أن الأراضي المحددة في المخطط هي أراض زراعية تشكل مصدر دخل لمئات العائلات، ولا يوجد أية مبرر قانوني أو مدني لمصادرتها في ظل وجود مقترحات بديلة.

وأوضح جمعة، في مقطع فيديو، تعليقا على المخطط أن هناك مخطط بديل من أجل الحفاظ على الأراضي الزراعية والمصالح التجارية في المدينة، مشددا على أن المخطط من شأنه القضاء على الحركة التجارية في المدينة وعرقلة تطورها اقتصاديا.

وتطرق إلى أبعاد أخرى من وراء المخطط الذي يأتي في إطار سلسلة مشاريع إسرائيلية لخنق المدينة ومحاصرتها من جميع الجهات ومنع التوسع العمراني فيها ولا سيما أنها تعاني من أزمة سكن خانقة.

وشدد على أهمية الخطوات القانونية والحراكات الجماهيرية المكثفة لإفشال المخطط الذي وصفه بـ"الاستيطاني السياسي"، وأكد أن هذا المخطط ليس له أية دواع تنظيمية بل هدفه الاستيلاء على الأراضي وخدمة سلطات الاحتلال والمستوطنين.

وتقول مراكز دراسات وحقوقية إن السياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تهدف بصورة أساسية إلى إحكام السيطرة على الأرض و"استيعابها إسرائيليا" من ناحية، وتطويق الفلسطينيين وحصر نموهم وخنق سبل التنمية أمامهم للتسريع في عملية تهجيرهم من البلد من ناحية أخرى.

وانطلاقا من هذه السياسة قامت حكومات الاحتلال المتعاقبة بتوظيف مختلف الوسائل منذ بداية الاحتلال لوضع اليد مباشرة على أكبر رقعة ممكنة من الأراض أما بقية الأراضي التي لم يتم التمكن من احتلالها المباشر حتى الآن، فأخضعت لتقييدات منهجية وفقاً لسياسة تخطيط مبرمجة تهدف إلى الحد قدر المستطاع من إمكانات تطوير هذه الأراضي فلسطينيا، وتكبيل قدرة الفلسطينيين على التطور عليها.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
تأسست في الثالث من آيار 2007
المقر الرئيسي: غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأعراء
info@felesteen.ps
edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
WWW.FELESTEEN.PS
00970597308096
1700900800
2885990

الفلسطينيون يجددون الثقة بالمقاومة ويرفضون نزع السلاح

خبيران: نتائج أحدث استطلاع تعكس وعيًا شعبيًا يرى في المقاومة طريق الكرامة الوطنية

غزة- رام الله/ علي البطة:

أحدثُ استطلاع للرأي العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في أكتوبر 2025، شكّل مفاجأة وصدمة لأوساط محلية وإقليمية ودولية، بعدما أظهر استمرار ارتفاع التأييد الشعبي لعملية طوفان الأقصى بعد عامين من تنفيذها، ورفضا واسعا لأي محاولة لنزع سلاح المقاومة، إلى جانب تفوق حركة حماس على حركة فتح في الشعبية والتمثيل السياسي.

النتائج، وفق مراقبين، تعكس تحولا جذريا في المزاج الفلسطيني العام من الإحباط السياسي إلى تجديد الثقة بخيار المقاومة المسلحة بوصفه طريق الكرامة الوطنية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

إعادة رسم المشهد الفلسطيني

بينت نتائج الاستطلاع أن حماس تصدرت قائمة التفضيل السياسي بنسبة 35% مقابل 24% لحركة فتح، واعتبر 41% من المستطلعة آراؤهم أن حماس هي الأحق بتمثيل الشعب الفلسطيني.

كما رفض 69% من الفلسطينيين نزع سلاح المقاومة، وأيد 53% قرار حماس بشن عملية طوفان الأقصى، في حين عبر 60% عن رضاهم عن أدائها خلال الحرب على غزة.

ويرى خبراء أن هذه المؤشرات تعكس استمرار تآكل شرعية السلطة الفلسطينية في رام الله، مقابل صعود الوعي المقاوم الذي يربط بين الكرامة الوطنية واستعادة القوة.

وعي الصراع الممتد

يقول رامي الشقرة، مدير معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية، إن ارتفاع تأييد الفلسطينيين لعملية طوفان الأقصى لم يكن احتفالا بالعنف بل "احتفاء بالجرأة على كسر معادلة الخضوع".

ويضيف الشقرة لصحيفة "فلسطين"، الطوفان كان صرخة وعي ورفض، واستعادة لكرامة فقدها الفلسطيني تحت وطأة الإهانة السياسية.

أما خليل شاهين، مدير البرامج في مركز مسارات، فيوضح أن الفلسطينيين ينظرون للطوفان كامتداد لصراع بدأ منذ ما قبل النكبة عام 1948، معتبرين أن المقاومة ليست حدثا ظرفيا بل ردا تاريخيا متجددا على مشروع الإبادة الصهيوني.

ويؤكد شاهين لصحيفة "فلسطين"، أن أداء المقاومة في الميدان خلال الحرب الأخيرة، رغم الحصار والدمار، أعاد الثقة بجدوى الفعل المقاوم، خصوصا بعد انهيار وحدات إسرائيلية أمام مقاتلين بأسلحة محلية بسيطة.

محطة وعي جديدة

ويشير الشقرة إلى أن انسداد الأفق السياسي، وتآكل الثقة بالسلطة الفلسطينية، دفع الشارع نحو خيار المقاومة: "الفلسطيني اليوم لا يؤمن بالانتظار، بل بالفعل القادر على استعادة الكرامة."

ويشدد على أن ما بعد الطوفان يجب أن يكون مرحلة بناء وطني جديد: "لقد منح الطوفان الفلسطينيين شعورا بالقدرة، وليس فقط بالفخر، وهذه لحظة يجب استثمارها وطنيا."

السلاح ضمانة البقاء لا ورقة مساومة

وبخصوص ارتفاع نسبة رافضي نزع سلاح المقاومة، يقول الشقرة إن الفلسطينيين يعتبرون السلاح ضمانة وجود لا مجرد أداة قتال: "كل مرة سلم فيها الفلسطيني سلاحه، دفع الثمن دما وتشريدا، من صبرا وشاتيلا حتى نكبة المخيمات."

ويرى شاهين أن الرفض الشعبي لنزع سلاح المقاومة يعكس فقدان الثقة بالسلطة، إذ لم يعد المواطن يرى في التنسيق الأمني أمانا، بل في المقاومة المنظمة التي تردع الاحتلال وتحمي الأرض.

هذا الموقف، كما يوضح الشقرة، ليس انفعالا آنيا، بل امتداد لثقافة وعي تحرري متجذرة في التجربة الفلسطينية، تؤمن أن المشروع الصهيوني لا يفهم إلا لغة القوة المقابلة.

ويضيف أن المجتمع الفلسطيني يسعى للتنمية والعدالة، لكنه يدرك أن التحرر يسبق البناء، وأن التنمية بلا حرية تتحول إلى واجهة هشّة تحت الاحتلال.

حماس تتصدر.. قوة الفعل تتفوق

ورغم موجات التشويه التي طالت حركة حماس خلال حرب الإبادة، إلا أن نتائج الاستطلاع أظهرت تقدمها على فتح بفارق واضح من النقاط. هذا التقدم يعزوه شاهين، إلى انحياز الفلسطينيين "لمن يفعل لا لمن يبرر"، معتبرا أن حماس مثلت في الوعي الشعبي الفعل الوطني الحي، في وقت فقدت فيه فتح رمزية القيادة بفعل عجزها السياسي.

ويشير إلى أن الشرعية في الوعي الفلسطيني لم تعد تستمد من المناصب أو الاتفاقيات، بل من الموقف المقاوم والقدرة على حماية الكرامة الوطنية في الميدان.

ويقول الشقرة، إن تقدم حماس يعكس غضبا شعبيا من قيادة لم تعد تعبر عن وجع الناس، مضيفا: "الشعب منح ثقته لمن يواجه الاحتلال، لا لمن يعتذر له."

ويشير إلى أن الفلسطيني اليوم يعيد تعريف ذاته من خلال هوية مقاومة ترى في القوة والانضباط والعدالة الاجتماعية نموذجا وطنيا أكثر صدقا من الشعارات القديمة.

ويقول الخبيران، إن النتائج الأخيرة ليست مجرد أرقام في استطلاع، بل مرآة لوعي فلسطيني جديد يعيد تعريف الشرعية والفعل الوطني، ويؤكدا أن الفلسطيني اليوم لا ينتظر من يتحدث باسمه، بل من يقاتل لأجله ويحمي كرامته.

مركز "العودة" يوجّه مذكرات إحاطة دولية بشأن خروقات وقف إطلاق النار في غزة

لندن/ فلسطين:

وجّه مركز "العودة الفلسطيني" في لندن، سلسلة مذكرات إحاطة رسمية إلى عدد من الحكومات والهيئات الدولية، شملت وزارة الخارجية البريطانية، والبرلمان البريطاني، والبرلمان الأوروبي، والبعثات الدبلوماسية في نيويورك للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تناولت الانتهاكات الموثقة لوقف إطلاق النار المعلن في غزة بتاريخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 2025.

وتستند هذه المذكرات، بحسب بيان صدر عن المركز أمس، إلى بيانات وتقارير من مصادر ميدانية موثوقة إضافة إلى وكالات الأمم المتحدة ومنظمات إنسانية دولية، تؤكد وقوع خروقات متكرّرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي شملت القصف المدفعي والجوي لمناطق مأهولة، وإطلاق النار على المدنيين، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية، واستمرار الاعتقالات والقيود المفروضة على حركة السكان في القطاع.

وأشار المركز إلى أنّ هذه الخروقات تمثّل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، وتكشف عن استمرار نمط ممنهج من استهداف المدنيين وتقويضٍ متعمّدٍ للجهود الدوليةً الراميةً لتثبيت الهدنة الإنسانية.

كما أوضح أنّ المذكرات تضمّنت توصيات محدّدة للدول والهيئات الدولية بضرورة الضغط على إسرائيل لضمان التزامها بوقف إطلاق النار ورفع القيود عن المساعدات الإنسانية، ومساءلة المسؤولين عن الانتهاكات، إلى جانب الدعوة لإجراء مراجعة رسمية لمدى امتثال إسرائيل للمادة (2) من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الخاصة بحقوق الإنسان.

وأكد المركز أنّ هذه الإحاطات تأتي في إطار دوره الاستشاري المعتمد لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC)، وسعيه لتزويد صانعي القرار بالمعلومات الدقيقة والموثوقة التي تساهم في تعزيز المساءلة والعدالة للشعب الفلسطيني.

وفي تعليق له على مضمون الإحاطات، قال مركز العودة الفلسطيني إنّ الواقع الميداني في قطاع غزة ما زال يشهد معاناة يومية متصاعدة رغم الاحتفاء الدولي ببدء وقف إطلاق النار، في وقتٍ تتجاهل فيه وسائل الإعلام السائدة الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة واستمرار الحصار ومنع المساعدات الإنسانية، ما يكشف عن غياب الاحترام الحقيقي للالتزامات المعلنة ويعكس نوايا مقلقة تجاه مستقبل الهدنة واستقرار القطاع.

وختم مركز العودة بالتأكيد على أنّ المجتمع الدولي يتحمّل مسؤولية قانونية وأخلاقية واضحة في ضمان التزام إسرائيل بالقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين الفلسطينيين، داعيًا إلى خطوات ملموسة تُترجم الأقوال إلى أفعال وتمنع تكرار الكارثة الإنسانية في غزة.

وما يزال قطاع غزة يواجه آثار الحرب الإسرائيلية التي بدأت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وأسفرت عن استشهاد وإصابة أكثر من 238 ألف فلسطيني، معظمهم من الأطفال والنساء، إضافة إلى أكثر من 11 ألف مفقود، ومجاعة أودت بحياة كثيرين، فضلًا عن دمار شامل طال معظم مناطق القطاع، وسط تجاهل دولي لأوامر محكمة العدل الدولية بوقف العدوان.

وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر الجاري، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب التوصل إلى اتفاق مرحلي بين الاحتلال الإسرائيلي وحركة "حماس"، إثر مفاوضات غير مباشرة في شرم الشيخ، بمشاركة تركيا ومصر وقطر، وبإشراف أميركي.

وبموجب الاتفاق، أطلقت "حماس" في 13 تشرين الأول/أكتوبر سراح 20 أسيًرا إسرائيليًا أحياء، فيما تشير تقديرات إسرائيلية إلى وجود جثامين 28 أسيرًا آخرين، تسلّمت منهم أربعة حتى الآن.

وتشمل المرحلة الثانية من الاتفاق، والتي لم تستجب إسرائيل لها حتى الآن، تشكيل "لجنة الإسناد المجتمعي" لتسيير الأمور في قطاع غزة، ومتابعة تدفّق المساعدات ومشاريع إعادة الإعمار، وسط تحذيرات من أن أي إدارة لا تستند إلى وحدة وطنية وسيادة فلسطينية حقيقية، ستبقى عرضة للتفكك والابتزاز السياسي.

د. فايز أبو شمالة

غزة على أبواب مرحلة جديدة

حتى لو كان الضبع المرقط هو الذي سيراقب إدخال المساعدات إلى أهل غزة، وهو الذي سيقرر ما يصل إلى الناس من مواد غذائية، وما يتم منعه، حتى لو كان الضبع المتوحش المرقط، فمن المؤكد أنه سيكون أكثر إنسانية وعقلانية ورحمة من العدو الصهيوني.

لقد علمتنا أوجاع 58 سنة من الاحتلال الإسرائيلي المباشر لغزة والضفة الغربية أن لا عدو على وجه الأرض يشبه العدو الإسرائيلي، وأن لا أحقاد على وجه الأرض تعادل الحقد الصهيوني، الذي استخدم المدنيين في غزة دروعاً بشرية، وتعمد أن يمنع عنهم المساعدات، وأصر على أن يقطع الكهرباء والماء على مدار سنتين عن 2.5 مليون فلسطيني، وتعمد أن يغلق المعابر، ويحول دون دخول رغيف الخبز، الذي صار يعادل مئة دولار أمريكي في ذروة الإرهاب الإسرائيلي.

أن يتخلص الشعب الفلسطيني في قطاع غزة من المراقبة الإسرائيلية للمعابر، واستغلال الناس، وتربح بعض الضباط الإسرائيليين المسؤولين ملايين الشواكل مقابل إدخال بعض المواد الغذائية، فذلك بحد ذاته إنجاز، ونصر كبير، يهدم أهم ركن من أركان الاحتلال الإسرائيلي المباشر لغزة.

وأن تشرف هيئة أمريكية، أو لجنة دولية تشارك فيها عدة دول على إدخال المساعدات إلى قطاع غزة، فذلك يعني اعترافا أمريكيا رسميا بأن العدو الإسرائيلي كان يمارس حرب الإبادة الجماعية، وما زال يتعمد تجويع الناس، وحبس المساعدات الإنسانية عنهم، وأن تقارير المنظمات الدولية عن حصار غزة لها مصداقية أكثر من الجيش الإسرائيلي، الذي كان يحسب عدد السعرات الحرارية الضرورية لحياة الإنسان.

التدخل الأمريكي المباشر في مجريات الصراع على أرض غزة، وسحب صلاحية التحكم في معابر المساعدات من يد العدو الإسرائيلي، ونقلها إلى يد المركز العسكري الأمريكي في كريات غات (CMCC) والمكلف أمريكياً بالإشراف على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، ومسؤولية إدخال المساعدات الإنسانية إلى القطاع، بدلاً من الجيش الإسرائيلي، كما ورد في صحيفة واشنطن بوست، هذا التدخل لا يعتبر صفعة قوية على صدغ الحصار الإسرائيلي، بل يشير إلى نزع صلاحية الجيش الإسرائيلي، ونقلها إلى المركز العسكري الأمريكي، وهذه تغيرات لافتة لا تصب في مصلحة إدامة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، فتجريد الجيش الإسرائيلي من صلاحية السيطرة على المعابر، هو الخطوة الأولى لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي المباشر لقطاع غزة، وتحمل مسؤولية إدارة غزة فريق عمل تحت الإشراف الأمريكي.

من حق أهل غزة أن يطالبوا بالاستقلال التام من الاحتلال، ومن حقهم المطالبة بالسيادة الكاملة على ما تبقى لهم من أرض فلسطين، وهذا الحق لا يتحقق بالأمنيات، بمقدار ما يتحقق بالمثابرة والعمل، وأزعم أن تقليص التدخل الإسرائيلي في معابر غزة مؤشر إيجابي سيخدم أهل غزة من ناحية المساعدات، التي ستتدفق على مراكز الإغاثة، لتؤمن لكثير من الأسر حاجاتها الإنسانية، وهذا إنجاز سيخدم أهل غزة، وإن كان لا يكفي، ولا يحول دون المطالبة بإنهاء كل الاحتلالات الإسرائيلية والأمريكية وحتى الدولية، فالحرية أمنية شعب ذبح مقدراته المحتلون لعشرات السنين.

ولو صح الخبر الذي ذكرته صحيفة واشنطن بوست، فذلك يعني أننا في غزة نعيش مرحلة جديدة من تقليص السيطرة الإسرائيلية على حساب السيطرة الأمريكية، التي تسعى لإصدار قرار من مجلس الأمن، يضفي الشرعية على شكل جديد من الاحتلال السيئ بكل تأكيد، لكنه ورغم سوأته، سيكون أرحم ألف مرة من الاحتلال الإسرائيلي.

الصحة العالمية: 16 ألفًا و500 مريض بغزة ينتظرون إجلاءهم للعلاج في الخارج

غزة/ فلسطين:

قالت منظمة الصحة العالمية إنه لا يزال 16 ألفا و500 مريض في غزة ينتظرون إجلاءهم للعلاج في الخارج.

وأوضحت الصحة في بيان لها، أمس، أن إمداداتها الطبية جاهزة على الحدود، داعية إلى إعادة فتح معبر رفح وكل المعابر بشكل عاجل.

وأضافت أن معبر رفح يشكل منفذا حيويا للإخلاءات الطبية ومدخلا أساسيا للإمدادات الصحية إلى غزة.

كما ودعت إلى تدفق المساعدات دون عوائق عبر كل معابر غزة واستقبال مزيد من الدول للمرضى.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

WWW.FELESTEEN.PS

الكنائس تنفذ حملة لفضح جرائمه

دلياني لـ"فلسطين": الاحتلال ينتقم من المسيحيين لنشرهم "السردية الفلسطينية" عالميًا

القدس المحتلة- غزة/ محمد عيد:

أكد رئيس التجمع الوطني المسيحي في الأراضي المقدسة ديمتري دلياني، تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية "الممنهجة" في المدة الأخيرة ضد الوجود المسيحي في فلسطين؛ لكونهم أحد مكونات الشعب والقضية الفلسطينية.

وأوضح دلياني في مقابلة مع صحيفة "فلسطين"، أمس، أن الاحتلال يستهدف جميع من هم غير اليهود في فلسطين ولا يفرق برصاصه وقذائفه وحواجزه العسكرية بين المسلم والمسيحي.

وذكر أن تصاعد الاعتداءات العسكرية للمكون الأصيل من الشعب الفلسطيني جاءت بالتزامن مع حرب الإبادة الجماعية على غزة والضفة والقدس، لكنه تعمد خلال الآونة الأخيرة استهداف الكنائس والمسيحيين والتضيق عليها بشكل مقصود.

وخلال العاميين الماضيين، قصف جيش الاحتلال ثلاثة كنائس في غزة، وتعرض المجتمع المسيحي لحرب التجويع والحصار القاسي الذي أدخل المدنيين في حالة المجاعة والأمراض والوفيات العديدة.

وقال إن الاحتلال يستهدف الوجود المسيحي كونه يعتبره "جسرا ثقافيا معرفيا" للغرب؛ لذلك يحاول حجبه عن نقل "السردية الفلسطينية" حول الجرائم والمجازر الإسرائيلية والحقوق الإنسانية إلى الكنائس والتجمعات المسيحية العالمية.

وتطرق إلى تقيد الاحتلال حركة المسيحيين وتنقلهم من بيت لحم إلى القدس، وإغلاق جبل الطور أمام المسيحيين خلال احتفالاتهم عدا عن التدخلات المستمرة في الكنائس وإداراتها وأصولها.

واستدل أيضا بالاستهداف الإسرائيلي ضد الكنائس عبر حملات التشويه من خلال نزع الثقة بين المسيحي والكنيسة؛ لأن الأخيرة لا تتعامل معه وترفض مخططاته وتقود حملة دولية لفضح الممارسات الإسرائيلية الوحشية بحق شعبنا ومقدساته الإسلامية والمسيحية.

وإلى جانب ذلك، استعرض الاستهداف الإسرائيلي للكنائس أيضا عبر تجميد أصولها المالية؛ بهدف شلها وعجزها عن تقديم الخدمات أو تعزيز صمود المواطنين في القدس وبيت لحم وغيرهما.

وفي 6 آب/أغسطس الماضي تفاجأت بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية بتجميد بلدية الاحتلال لحساباتها بذريعة "ضريبة الأرنونا"، وفرض ضرائب باهظة على ممتلكات الكنيسة.

وبحسب تقارير حقوقية خلال 2024 وقع ما لا يقل عن 111 اعتداء على المسيحيين، بينها 35 جريمة تخريب وتدنيس لكنائس وأديرة ومقدسات.

وتعليقا على ذلك، نوه إلى أن الاعتداءات الإسرائيلية المتصاعدة بحق الوجود المسيحي خلال عام 2025 تأتي في سياق حرب الإبادة الجماعية في غزة والتوسع الاستيطاني في القدس والضفة؛ لتعميق "مشروع الضمّ" الإسرائيلي. وشدد على أن هناك سلسلة أهداف إسرائيلية من وراء "الحرب الصامتة والعلنية" ضد الوجود المسيحي أبرزها: تفريغ المدن المقدسة من هويتها ورمزيتها وأماكنها التاريخية، الاستيلاء على أملاك المسيحيين لصالح المستوطنين، وأد رواية الكنائس عالميا إلى جانب تعزيز هيمنة المستوطنين والجمعيات الاستيطانية.

وكانت صفقة تسريب العقارات التي تكشفت عامي 2017 و2018 من كبرى الصفقات، وأثارت قلقا فلسطينيا على ما بقي من أملاك الكنائس المسيحية، وتضمنت تسريب فندقي البتراء والإمبريال و22 محلًا تجاريًا أسفلهما.

وتقع هذه العقارات في ميدان عمر بن الخطاب عند باب الخليل، إضافة إلى بيت "المعظميّة" في حي باب حطة بالبلدة القديمة، ونصّ التسريب حينها على تأجير هذه العقارات لمدة 99 عاما، لثلاث شركات تعمل لمصلحة جمعية "عطيرت كوهانيم" الاستيطانيّة.

وفي هذا السياق، جدد دلياني دعوته إلى الكنائس والمؤسسات المسيحية حول العالم إلى التحرك السياسي والجماهيري والإعلامي لوقف الانتهاكات الإسرائيلية وإسناد المسيحيين وتعزيز صمودهم في فلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلي وجمعياته الاستيطانية.

وحث على ضرورة الاستمرار في فضح جرائم الاحتلال وملاحقته في جميع المحافل الدولية والساحات والأماكن العامة والخاصة.

وبالتزامن مع حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة أكتوبر 2023 وحتى اللحظة، عمت المظاهرات المليونية عواصم عالمية، وذلك في تحول تاريخي في المزاج العالمي تجاه القضية الفلسطينية، وتآكل "السردية الصهيونية" التي لطالما هيمنت على الوعي الغربي منذ نكبة 1948.

مهنا لـ "فلسطين": 85 % من البنيـة التحتيـة مدمـرة بغـزة والركـام تجـاوز 70 مليـون طن

غزة/ نور الدين صالح:

أكد الناطق باسم بلدية غزة حسني مهنا أن المدينة "تعرضت لدمار واسع وغير مسبوق، إذ تضرر نحو 85% من البنية التحتية بشكل مباشر أو غير مباشر"، مشيرًا إلى أن الأضرار شملت مختلف القطاعات الحيوية من شبكات المياه والصرف الصحي والطرق والمرافق العامة والمباني الخدمية والتعليمية والاقتصادية.

وقال مهنا لصحيفة "فلسطين"، إن "غزة اليوم تحتاج إلى إعمار شامل يبدأ من البنية الأساسية وحتى إعادة تشغيل الخدمات العامة، فالحرب لم تترك مجالًا أو قطاعًا إلا ونالت منه"، واصفاً الحرب بأنها "الأكثر تدميراً في تاريخ المدينة".

ووفق مهنا، فإن كميات الركام الناتجة عن القصف تتجاوز 70 مليون طن، وهي "كميات مهولة تفوق قدرة بلديات القطاع على التعامل معها، خاصة بعد تدمير معظم معداتها ومنع إدخال الآليات اللازمة".

وأوضح أن إزالة الركام تمثل التحدي الأكبر أمام جهود الإعمار، في ظل استمرار الحصار وإغلاق المعابر ومنع دخول المعدات الثقيلة. وأضاف: "بلدية غزة لا تمتلك اليوم سوى جرافة واحدة فقط بعد أن دمّر الاحتلال 134 آلية ومركبة تابعة لها، أي ما نسبته 85% من إجمالي أسطولها التشغيلي، ما اضطرنا للاستعانة بآليات من القطاع الخاص لإنجاز أعمالنا اليومية".

ورأى مهنا أن استمرار القيود على دخول المعدات وقطع الغيار سيجعل عملية إزالة الأنقاض تستغرق سنوات طويلة، مما يعيق التعافي المبكر ويطيل معاناة السكان.

كارثة بيئية

في تلك المدينة، لم يقتصر الأمر على الركام فقط، بل أن هناك نفايات متراكمة باتت تهدد حياة مئات الآلاف من السكان. يقول مهنا إن "أكثر من 260 ألف طن من القمامة تراكمت في شوارع المدينة ومكباتها المؤقتة بسبب صعوبة عمليات الجمع والنقل"، مشيرًا إلى أن الاحتلال يمنع وصول الطواقم إلى مكب جحر الديك شرق غزة، وهو المكب الرئيسي للمدينة.

وأضاف "نحن أمام كارثة صحية وبيئية غير مسبوقة، بعض الشوارع تحولت إلى مكبات مفتوحة، والروائح الكريهة تنتشر في الأحياء المزدحمة بالنازحين، مما يشكل تهديداً مباشرًا على الصحة العامة وينذر بانتشار الأوبئة والأمراض المعدية".

وأوضح أن النقص الحاد في الوقود ودمار أغلب المركبات والآليات أدى إلى شلل شبه كامل في إدارة النفايات، مؤكدًا أن البلدية تعمل في "ظروف شبه مستحيلة وبموارد شبه معدومة".

خطة طوارئ

رغم هذا الواقع القاتم، تحاول بلدية غزة العمل وفق خطة طارئة تركز على فتح الشوارع الرئيسية والفرعية، وإصلاح خطوط المياه والصرف الصحي، وتنظيف الأنقاض من المناطق السكنية، حسب مهنا.

وأشار إلى أن البلدية أعدّت أيضًا خطة متوسطة المدى لإعادة تأهيل البنية التحتية بالتعاون مع المنظمات الدولية والمانحين، إلا أن التنفيذ "مرهون بتوفير المعدات الثقيلة ومواد البناء والدعم المالي الكافي".

وأضاف أن ما يصل من الوقود عبر المؤسسات الدولية لا يغطي سوى الحد الأدنى من احتياجات البلدية اليومية، موضحًا أن الاعتماد على السولار بات شبه كامل لتشغيل المولدات والآبار والمضخات في ظل استمرار أزمة الكهرباء.

وحول تأثير استمرار إغلاق المعابر، أكد مهنا أن ذلك "يعمّق الأزمة الإنسانية والخدمية في المدينة"، إذ يمنع دخول الوقود وقطع الغيار والمعدات ويؤخر وصول المساعدات الإنسانية.

وتابع "استمرار الإغلاق يعني شللاً شبه كامل في قدرة البلديات على تقديم الخدمات وتهديداً مباشراً للصحة العامة"، مشددًا على أن إعادة فتح المعابر بشكل دائم هي الخطوة الأولى نحو التعافي الإنساني والخدماتي في غزة. وختم حديثه "بلدية غزة ماضية في عملها بكل ما تملك من إمكانات، لكنها تحتاج إلى تدخل دولي عاجل لإعادة تأهيل المدينة وإنقاذ ما تبقى من مظاهر الحياة فيها.

ومنذ اندلاع حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة في أكتوبر 2023، تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن نحو 60% من إجمالي المباني في القطاع تضررت أو دُمّرت كليًا، فيما فقد مئات الآلاف من السكان منازلهم ومصادر رزقهم.

وتحذر منظمات أممية من أن استمرار الحصار والقيود المفروضة على دخول مواد البناء والمعدات اللازمة سيؤدي إلى تأخير إعادة الإعمار لسنوات طويلة، ويهدد بانهيار الخدمات العامة الأساسية، خاصة في مجالات المياه والصرف الصحي والنفايات.

انهيار الزراعة وتدهور الصيد في غزة وسط تحذيرات (الفاو)

غزة/ رامي رمانة:

حذّر ممثلو مؤسسات زراعية وخبراء ميدانيون من انهيار شبه كامل للقطاع الزراعي في قطاع غزة، مؤكدين أن تبعات الحرب والحصار الإسرائيلي المشدد على إدخال مستلزمات الإنتاج الزراعي تهدد بحدوث انعدام واسع للأمن الغذائي وتحويل المواطنين إلى الاعتماد الكامل على المساعدات الإنسانية.

ودعا الخبراء إلى زيادة الدعم الزراعي العاجل، بما في ذلك توفير البذور والأعلاف وإصلاح الآبار، لتجنّب مزيد من الانهيار في الإنتاج المحلي، مع تسهيل دخول الإمدادات الزراعية والوقود عبر المعابر.

وجاءت هذه التحذيرات في ظل تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، أكدت فيه أن أقل من 5% فقط من الأراضي الزراعية باتت صالحة للزراعة في غزة، بعد تدمير أكثر من 80% من المساحات المزروعة خلال العدوان، واعتبار 77.8% منها غير قابلة للوصول أو الإنتاج نتيجة القصف المباشر وتجريف الأراضي ومنع المزارعين من العمل.

وقال الخبير الزراعي نزار الوحيدي إن قطاع الزراعة، وخاصة قطاع الدواجن والإنتاج النباتي، يمرّ بحالة شلل شبه كامل نتيجة منع الاحتلال إدخال الأعلاف واللقاحات والبذور والأسمدة وقطع الغيار ومستلزمات الري والطاقة.

وأوضح أن هذا المنع أدى إلى ارتفاع جنوني في أسعار الغذاء، وخروج مئات المزارع من دائرة الإنتاج، وتفاقم أوضاع الفقر وسوء التغذية بين الأسر.

وأشار الوحيدي إلى أن المساعدات الغذائية وحدها ليست حلاً، لأنها مؤقتة ولا تعيد بناء القدرة الإنتاجية للمجتمع، داعيًا إلى التحول من "الإغاثة" إلى إعادة الإعمار الزراعي عبر دعم إعادة تأهيل البيوت البلاستيكية المتضررة، وإصلاح الآبار، وتوفير المواد الأساسية لبدء موسم زراعي جديد.

وأكدت "الفاو" أن غزة تُصنَّف ضمن أسوأ الأزمات الغذائية في العالم لعامي 2024–2025 إلى جانب السودان واليمن وأفغانستان، مشيرة إلى أن 2.2 مليون إنسان في القطاع مهددون بنقص غذائي حاد ما لم تُرفع القيود على دخول الإمدادات الزراعية بشكل عاجل.

وفي السياق ذاته، تحدث نقيب الصيادين في قطاع غزة نزار عياش عن حجم الخسائر الكبيرة التي لحقت بقطاع الصيد البحري خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة، موضحًا أن قيمة الأضرار تجاوزت 75 مليون دولار نتيجة تدمير الموانئ والبنية التحتية البحرية وتعطّل آلاف قوارب الصيد.

وأشار عياش إلى أن الحرب التي امتدت لعامين أدت إلى تدمير ميناءي شمال غزة وميناء غزة الرئيس بشكل كامل، إضافة إلى تضرر ما يقارب 70% من ميناءي المنطقة الوسطى والجنوب، الأمر الذي جعل عودة الصيادين إلى العمل شبه مستحيلة.

وأوضح أن المراكب والمعدات والمخازن ووسائل الاتصال والملاحة تعرضت للتخريب، ما سبب خسائر تفوق إمكانيات الصيادين على التعويض. كما يواصل الاحتلال فرض قيود بحرية مشددة، حيث يُسمح بالصيد فقط ضمن مسافات ساحلية محدودة، وهو ما يقلل الإنتاج ويرفع معاناة الصيادين الذين يعتمدون على البحر كمصدر رزق وحيد.

وطالب عياش المجتمع الدولي والمؤسسات الداعمة بالإسراع في إعادة إعمار الموانئ وتعويض المتضررين، مؤكدًا أن هذا القطاع يشكّل ركيزة أساسية للأمن الغذائي ويعيل آلاف الأسر.

وبيّن تقرير "الفاو" أن قطاع الصيد البحري تعرّض لأضرار جسيمة نتيجة تقييد وصول الصيادين إلى البحر، مما زاد من نقص البروتينات الحيوانية في النظام الغذائي للسكان.

كما أشارت "الفاو" إلى أن أكثر من 90% من سكان غزة لا يستطيعون الحصول على غذاء كاف، وأن الإنتاج المحلي من الخضروات والحبوب انخفضَ إلى أقل من نصف مستواه قبل عامين.

وقدّرت المنظمة وشركاؤها أن نحو 2.2 مليون شخص في غزة بحاجة ماسة إلى مساعدات غذائية وإنسانية فورية.

حذف "يوتيوب" ثلاث قنوات حقوقية.. هيمنة أمريكية وقمع لتوثيق الإبادة الجماعية بغزة

غزة/ نور الدين صالح:

في مشهد يعكس امتداد الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية إلى الفضاء الرقمي، أقدمت منصة "يوتيوب" على حذف القنوات الرسمية لثلاث من أبرز المؤسسات الحقوقية الفلسطينية: مؤسسة الحق، ومركز الميزان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بدعوى خرق "السياسات"، في حين كانت تلك القنوات توثق الانتهاكات وجرائم الحرب في قطاع غزة.

الخطوة التي جاءت في أعقاب فرض وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على المؤسسات الثلاث، أثارت تساؤلات عميقة بشأن حياد شركات التكنولوجيا العملاقة ودورها في تقييد حرية التعبير، ومحاولة طمس الأدلة الرقمية التي توثق الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين، في وقتٍ تزداد فيه مساعي هذه المؤسسات لملاحقة مجرمي الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية.

ويرى حقوقيون في أحاديث منفصلة لصحيفة "فلسطين"، أن حذف القنوات لم يكن مجرد قرار تقني صادر عن شركة تكنولوجية، بل خطوة سياسية تهدف إلى طمس الأدلة الرقمية على الجرائم في غزة، في وقت تتعرض فيه (إسرائيل) لتحقيقات دولية محتملة أمام المحكمة الجنائية الدولية.

مدير عام مؤسسة الحق لحقوق الإنسان شعوان جبارين يرى أن حذف القنوات ليس حادثًا تقنيًا معزولًا، بل "حلقة من حلقات السيطرة والهيمنة الأمريكية والإسرائيلية الممتدة على كلّ الجوانب السياسية والاقتصادية والتكنولوجية"، مشيراً إلى أن المنصات الرقمية الكبرى لم تعد مهنية ولا موضوعية، بل تُدار وفق أجندات سياسية تخدم مصالح قوى النفوذ.

وأوضح جبارين أن العقوبات الأمريكية المفروضة على المؤسسات الحقوقية الفلسطينية جاءت كوسيلة لـ"منع الصوت الفلسطيني، وإسكات رواية الضحايا"، مؤكدًا أن ما حدث جزء من "الإبادة بطريقة أخرى، عبر تكميم الأفواه ومحاولة محو الأدلة البصرية التي توثق الجرائم اليومية في غزة".

ولم تُتح لمؤسسة الحق أي فرصة للطعن أو الرد قبل حذف قناتها، رغم كونها — كما يقول — "شريكًا في خدمات يوتيوب ومدفوعة الأجر"، وهو ما يُظهر بحسبه "ازدواجية المعايير والتعامل غير الأخلاقي من الشركات الأمريكية".

ورغم خسارة القنوات والمنصات الرقمية، يؤكد شعوان جبارين أن مؤسسته لم تفقد أي محتوى مصوّر: "كل الفيديوهات محفوظة بنُسخ احتياطية، وقد أعددنا منذ فترة خطة بديلة تضمن استمرار نشر المواد عبر منصات أخرى غير خاضعة للهيمنة الأمريكية، مثل منصات أوروبية وآسيوية".

ويضيف: "الدرس الأهم لكل من يعمل في مجال العدالة والحقوق ألا يضع البيض في سلة واحدة، وأن يُنوع أدواته التقنية والإعلامية بعيدًا عن التكنولوجيا الأمريكية التي تُستخدم أحيانًا كأداة قمع".

ويحذّر جبارين من أن "التكنولوجيا تُستخدم اليوم كسلاح ناعم لتشويه الحقيقة، وحجب جرائم الحرب، وتزييف الوعي العالمي"، لكنه يشدد على أن "الخطاب الحقوقي الفلسطيني سيظل ثابتًا وواضحًا وغير متلعثم"، داعيًا إلى استمرار التوثيق والتخزين الآمن لكل الأدلة البصرية، رغم محدودية الإمكانيات.

من جانبه، عدّ نائب مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان سمير زقوت، أن الخطوة جاءت "في سياق متصل من محاربة المحتوى الفلسطيني"، لكنها في الوقت ذاته استجابة مباشرة للعقوبات الأمريكية التي طالت المركز وعدة مؤسسات شريكة.

وقال زقوت: "لم يُحذف حسابنا على يوتيوب فقط، بل طالت العقوبات كل حساباتنا على وسائل التواصل الاجتماعي، وحتى موقعنا الإلكتروني اضطررنا لنقله إلى خادم آخر غير أمريكي". كما أُغلقت حسابات المركز المالية لأن "البنوك الفلسطينية وسيطها أمريكا، وبالتالي أُجبرت على التنفيذ خوفًا من العقوبات".

ويُرجع زقوت هذه الإجراءات إلى الدور الذي لعبته المؤسسات الثلاث — الميزان والحق والمركز الفلسطيني — في تقديم ملفات موثقة إلى المحكمة الجنائية الدولية بشأن جريمة الابادة الإسرائيلية في غزة، مضيفاً "هذه العقوبات جاءت عقابًا لنا لأننا استخدمنا أدوات القانون الدولي لملاحقة المجرمين، دون أي عنف أو تحريض".

وتابع إن "الولايات المتحدة، التي تزعم الدفاع عن حرية التعبير وحقوق الإنسان، تُمارس العكس تمامًا حين يتعلق الأمر بفلسطين"، معتبرًا أنها "شريك أساسي في الإبادة الجماعية الجارية في غزة"، وأن العقوبات على المحكمة والمؤسسات تمثل "خطوة استباقية لترهيب المحكمة الجنائية الدولية ومنعها من اتخاذ أي قرارات قد تطال مسؤولين أمريكيين أو إسرائيليين".

وختم حديثه "من الصعب على أي طرف قائم أن يحمي هذه المؤسسات وليس أمام هذه المؤسسات الا البحث عن بدائل لمواصلة العمل، لأنه من المستحيل أن نتوقف عن العمل ومن المستحيل أن يتم ترهيبنا ونخضع، لذلك علينا ان نبحث عن طرق ووسائل أخرى للمحافظة على هذا النوع من العمل".

وبينما تُغلق المنصات أبوابها في وجه الرواية الفلسطينية، يواصل الحقوقيون في غزة توثيق الكارثة بوسائلهم البسيطة، مؤمنين أن الصورة الحقيقية ستظل شاهدةً على الإبادة، وجزءًا من الذاكرة الإنسانية التي لا يمكن حذفها بضغطة زر.

حين يلتقي النزوح بالموج.. شتاءٌ قاسٍ ينتظر نازحي الشاطئ غرب غزة

غزة/ أدهم الشريف:

على امتداد شاطئ بحر مدينة غزة، تصطف خيام نازحي الحرب، وتتمايل أطرافها مع هبّات الرياح القوية، وتئنّ تحت وطأة الرطوبة والبرد الذي بدأ يتسلل مبكرًا إلى القلوب قبل الأجساد.

هناك، وتحت أسقف خيام رثّة، حيث فرَّ آلاف النازحين من جحيم الحرب الإسرائيليّة، لم يبقَ سوى هذا الشريط الرملي الضيق، حيث تتقاطع الموجات الغاضبة مع صرخات الأطفال الجائعين والبرد القارس الذي يهدد بقاءهم. في خضمّ الإبادة الإسرائيلية التي بدأت في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 وامتدت سنتين، دمّر جيش الاحتلال أحياءً ومدنًا سكنية كاملة في قطاع غزة البالغ تعداد سكانه أكثر من مليوني نسمة، وترك أصحاب المنازل المدمّرة وحدهم يواجهون مصيرهم المجهول، بلا مأوى أو إغاثة سوى الخيام المنتشرة في كل مكان.

أرواح دمرتها الحرب

على حافة ميناء الصيادين غرب غزة، حيث تملأ الخيام رصيفه الممتد لمئات الأمتار في البحر، جلس محمد حسنة وبدأ يقذف الحجارة باتجاه مياه الحوض. كانت الأحجار تغطس في عمق الميناء ولا ترجع إلى الشاب البالغ (40 عامًا)، مثل بيته تمامًا الذي سوّاه جيش الاحتلال بالأرض في بلدة بيت لاهيا شمالي القطاع.

"كان لي شقة في مبنى سكني مكوّن من 5 طوابق، والآن صرت أعيش أنا وعائلتي في خيمة من القماش لا تقينا حرّ الصيف ولا برد الشتاء"، قال حسنة، وبدا حزينًا وهو يتأمل زوجته وطفليه. وأضاف لصحيفة "فلسطين"، وقد بدت آثار البرد واضحة على أفراد أسرته: "نحن نعيش أوضاعًا قاسية لم نمرّ بمثلها من قبل، فقدنا بيتنا ولم نجد مأوى مناسبًا سوى خيمة لا تتوفر فيها أدنى مقوّمات الحياة."

يبدي حسنة مخاوف كبيرة مع اقتراب حلول فصل الشتاء الذي لا يفصلنا عنه سوى أسابيع قليلة. "هذا الشتاء الثالث الذي يحلّ علينا وأنا أعيش في مأوى، قضيت أشهر الحرب كلها وأنا أتنقل بين أماكن النزوح. إلى متى هذا الحال؟" تساءل الشاب وبدا في حيرة من أمره.

في خيمةٍ قماشية أيضًا، تجلس مبروكة جمّال، وتضع حولها بطانية ثقيلة محاولة أن تُداري جسدها الضعيف من آثار الهواء الباردة. "هذا هو حالنا، يصعب علينا الاستمرار في هذا الوضع، فالشتاء مقبل لا محالة"، قالت بصوت متقطع.

لا يبعد البحر عن المسنّة البالغة (70 عامًا) سوى أمتار قليلة، يفصله عن خيمتها بضع كتل إسمنتية فقط، درجت العادة أن تتجاوزها الأمواج العاتيةً في شتاءات السنوات الماضية، وتزيح كل شيء أمامها.

"الموت من البرد سيكون مصيرنا إذا بقينا هنا، ولا نجد مكانًا آخر للذهاب إليه، فالخيام تملأ الساحات والشوارع والأرصفة، ولم يعد هناك متسع"، أضافت جمّال لـ"فلسطين".

وتابعت جمّال، وهي من سكان حي التفاح شرقي مدينة غزة: "حتى أطفالنا تبدّلت أحوالهم وأصيبوا بالأمراض، فحياة الخيام لا تليق حتى بالحيوانات."

نازحو الشاطئ لا يجدون سوى ما تجود به بعض المبادرات الفردية أو الجمعيات الخيرية التي توزع القليل من الطعام والمياه، لكن احتياجاتهم تتجاوز بكثير حدود المساعدات الطارئة. ففصل الشتاء يقترب، والأمطار بدأت ترسم ملامح أزمة إنسانية جديدة، بينما لم توفّر المنظمات الدولية حلولًا مستدامة لإيوائهم.

حياة آدمية مفقودة

"الوضع هنا كارثي بمعنى الكلمة، لا توجد بنية تحتية، ولا مرافق صحية، ولا مأوى آمن، وأي منخفض جوي قادم سيقتلعنا من هنا"، قال شهاب السويركي، الذي لم يجد مكانًا لتثبيت أوتاد خيمته سوى رصيف الميناء.

يعيش السويركي (36 عامًا) في الخيمة منذ أشهر طويلة، تحوّلت مع مرور الوقت إلى مكان غير صالح للحياة الآدمية. ترافقه زوجته وأطفاله الخمسة، بينهم أربعة أصيبوا في قصف إسرائيلي نفذته طائرة حربية بدون طيار.

في ساعات النهار، تذهب الأم مع أطفالها الجرحى إلى المستشفى الأهلي العربي "المعمداني" وسط مدينة غزة، لمتابعة حالاتهم الصحية مع الأطباء المشرفين عليهم، وفي ساعات الليل تعود بهم إلى الخيمة، مأواهم الوحيد بعد أن دمّر جيش الاحتلال منزلهم في حي الشجاعية شرقي مدينة غزة. يضيف السويركي بنبرةٍ حزينة: "لم يعد لنا مفرّ من الخيمة، ولا مفرّ كذلك من حلول الشتاء والأمطار والأمواج، ستغرق خيمتنا ونغرق معها إن بقينا هنا. نحن بحاجةٍ إلى حلولٍ سريعة، لا يوجد أمامنا مزيد من الوقت."

في ظلّ غياب الحلول العاجلة، ينام النازحون على وقع هدير البحر، وأملهم الوحيد أن تمرّ الأيام المقبلة دون أن تجرفهم الأمطار والرياح؛ لكنهم يعلمون أن الشتاء في غزة قاسٍ، وأن الأمواج لا ترحم. ومع ذلك، يتمسّكون بخيوط النجاة كما يتمسّكون بحبال خيامهم المهترئة، لأنهم ببساطة لا يملكون مكانًا آخر يذهبون إليه.

"الهيئة العربية الدولية لإعمار فلسطين" تناقش خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية في إعادة إعمار غزة

إسطنبول/ فلسطين:

ناقش مجلس إدارة "الهيئة العربية الدولية لإعمار في فلسطين"، خلال اجتماعه أمس، في مدينة إسطنبول التركية، خطة العمل للمرحلة الانتقالية المقبلة، بهدف تعزيز جهود الإعمار المستدام في قطاع غزة، وضمان استمرارية الدعم الفني واللوجستي للمشروعات الجارية.

ويُعد هذا الاجتماع، بحسب بيان صدر عن الهيئة، الأول حضورياً منذ وقف العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع، ويأتي في إطار تكثيف التنسيق الميداني وتوحيد المبادرات العربية والدولية الداعمة لصمود الشعب الفلسطيني.

وتناول المجلس تقييم سير تنفيذ المشاريع العاجلة التي أطلقتها الهيئة في غزة، لا سيما برامج الإيواء الطارئ للفلسطينيين المتضررين، باعتبارها من أبرز التدخلات الإنسانية في المرحلة الراهنة.

كما استعرض المجتمعون التقارير الإدارية والمالية، وبحثوا جملة من القرارات التنظيمية المتعلقة بتطوير أنظمة الحوكمة المؤسسية، بما يعزز الشفافية والكفاءة في إدارة الموارد والمشروعات المستقبلية.

وأكدت الهيئة أن الاجتماع يعكس التزامها المتجدد بإعادة إعمار ما دمره العدوان، عبر مقاربة شاملة تدمج بين الاستجابة العاجلة والتخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، وتستند إلى شراكات عربية ودولية فاعلة.

وما يزال قطاع غزة يواجه آثار الحرب الإسرائيلية التي بدأت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وأسفرت عن استشهاد وإصابة أكثر من 238 ألف فلسطيني، معظمهم من الأطفال والنساء، إضافة إلى أكثر من 11 ألف مفقود، ومجاعة أودت بحياة كثيرين، فضلًا عن دمار شامل طال معظم مناطق القطاع، وسط تجاهل دولي لأوامر محكمة العدل الدولية بوقف العدوان. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر الجاري، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب التوصل إلى اتفاق مرحلي بين الاحتلال الإسرائيلي وحركة "حماس"، إثر مفاوضات غير مباشرة في شرم الشيخ، بمشاركة تركيا ومصر وقطر، وبإشراف أميركي. وبموجب الاتفاق، أُطلقت "حماس" في 13 تشرين الأول/أكتوبر سراح 20 أسيرًا إسرائيليًا أحياء، فيما تشير تقديرات إسرائيلية إلى وجود جثامين 28 أسيرًا آخرين، تسلّمت منهم أربعة حتى الآن. وتشمل المرحلة الثانية من الاتفاق، والتي لم تستجب إسرائيل لها حتى الآن، تشكيل "لجنة الإسناد المجتمعي" لتسيير الأمور في قطاع غزة، ومتابعة تدفّق المساعدات ومشاريع إعادة الإعمار، وسط تحذيرات من أن أي إدارة لا تستند إلى وحدة وطنية وسيادة فلسطينية حقيقية، ستبقى عرضة للتفكك والابتزاز السياسي.

تبدأ اليوم وتستمر حتى 18 نوفمبر الجاري

"الهلال الأحمر" يُطلق حملة لحماية أطفال غزة

غزة/ فلسطين:

تنطلق اليوم الأحد، "الحملة الاستدراكية" لتعزيز خدمات التطعيمات الروتينية والتغذية للأطفال دون سن الـ 3 سنوات، التي تستمر حتى 18 نوفمبر الجاري؛ ضمن جهود تعزيز صحة الأطفال وحمايتهم من الأمراض. وقالت جمعية "الهلال الأحمر الفلسطيني" في بيان لها أمس: إن الحملة تنطلق بمشاركة طواقم من الجمعية الفلسطينية في عدد من عياداتها ونقاطها الطبية المنتشرة في محافظات القطاع.

وأوضح الهلال الأحمر: "تأتي هذه الحملة بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية (WHO) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) ووزارة الصحة الفلسطينية ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)". وأردف: "تستهدف الوصول إلى نحو 44 ألف طفل انقطعوا عن خدمات التطعيم والرعاية الصحية الأساسية لما يقارب العامين بسبب الأوضاع الإنسانية الصعبة في القطاع".

ونبهت الجمعية: "تشمل الحملة تقديم التطعيمات الروتينية، وفحص التغذية، والعلاج، ومراقبة النمو، في إطار الجهود المشتركة لحماية الأطفال من الأمراض وتعزيز صحتهم العامة".

وأكدت أن طواقمها ستشارك في تنفيذ الحملة إلى جانب المؤسسات الشريكة. مشيرة إلى أن خدمات التطعيم الدورية تُقدَّم بشكل منتظم في عياداتها ونقاطها الطبية العاملة في القطاع.

وبيّن "الهلال الأحمر" أن خدمات الحملة في محافظة غزة تُقدم في العيادات التالية: الأمن العام في مفترق الأمن العام- أرض نجم، الصحابة في نهاية شارع سوق اليرموك، الصبرة في شارع الثلاثيني– دوار المغربي، الزيتون شارع البرهام بجوار مدرسة الحرية، السرايا في مفترق أرض السرايا، والقدس في تل الهوى داخل مستشفى القدس.

وتتوفر الخدمات في المحافظة الوسطى، في عيادات: النصيرات في الشارع العام غرب دوار أبو صرار، البريج عند مدخل المخيم– شارع صلاح الدين– عمارة سكر، السوارحة في أرض الخوالدة، الزوايدة بجانب محطة أبو ابطيحان في شارع مخيم 2، المغازي في الشارع العام، ودير البلح في شارع الشهداء.

وفي محافظة خانيونس جنوب القطاع، تُقدَّم خدمات الحملة في: عيادة مواصي القرارة بجانب المخيم الإداري، وعيادة المواصي، وعيادة الأمل داخل مستشفى الأمل. ونوه "الهلال الأحمر": "تشارك مركبات الإسعاف التابعة للجمعية في تنفيذ الحملة داخل مخيمات الإيواء والمناطق النائية التي لا تتوفر فيها عيادات ثابتة".

وأفاد: "تم تخصيص 10 سيارات إسعاف لتُستخدم كنقاط تطعيم متنقلة لتسهيل وصول الخدمات الصحية إلى الأطفال وتخفيف المشقة عن الأهالي في تلك المناطق".

ودعت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، جميع الأهالي لاصطحاب أطفالهم إلى أقرب عيادة مشاركة أو إلى نقاط التطعيم المتنقلة لتلقي التطعيمات الروتينية وفحوصات التغذية والنمو مجانًا.

غزة والسودان: مسيرة النضال والتحديات عبر العصور

د.فاتن السامرائي

منذ أن شهدت غزة والسودان فجر الاستقلال، كانت رحلة النضال والتحديات المشتركة في هذين المكانين تشبه مسيرة طويلة من الأمل، والصمود، والتضحية، على الرغم من التفاوت الجغرافي والثقافي بين غزة في الشرق الفلسطيني و السودان في قلب إفريقيا، إلا أن التاريخ كان شاهدًا على تجارب متشابكة في المقاومة والتحدي ضد الاستعمار والظلم. غزت الحروب والتقلبات السياسية كلاً من غزة والسودان، لكنهما ظلا رمزين من رموز النضال الوطني والإقليمي. تعد غزة واحدة من أقدم مدن العالم، وتتمتع بتاريخ طويل من المقاومة ضد مختلف القوى الاستعمارية. منذ العهد العثماني وحتى الاحتلال البريطاني لفلسطين في بداية القرن العشرين، كانت غزة تمثل خط المواجهة الأول ضد محاولات الاستعمار. ومع إعلان دولة إسرائيل عام 1948، تحولت غزة إلى رمز من رموز النضال الفلسطيني ضد الاحتلال.

ومع مرور الزمن، أصبحت غزة مركزًا للعديد من الثورات الفلسطينية التي قامت لمجابهة الاحتلال الإسرائيلي. في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ظهرت الانتفاضات الفلسطينية كمرحلة جديدة من المقاومة الشعبية التي قادها المواطنون الفلسطينيون في المدن والقرى، وكان لغزة دورٌ محوري في إلهام هذه الحركات الثورية. وما زالت غزة تمثل رمزًا للصمود، إذ رغم الحصار المستمر والمواجهات العسكرية، يظل أهلها ثابتين في قناعاتهم بحقهم في الحياة الحرة والكريمة.

اليوم، غزة تمثل شاهدًا حيًا على الصمود في مواجهة كل أشكال العدوان، ويبقى أمل تحرير فلسطين حيًا في قلوب الفلسطينيين، على الرغم من التحديات العديدة.

بعيدًا عن السواحل الفلسطينية، في قلب القارة الأفريقية، كان السودان يشهد رحلة من التضحيات والنضال، لم تختلف كثيرًا عن رحلة غزة. تاريخ السودان مليء بالحروب والصراعات الداخلية، لكن أيضًا بثورات وانتصارات كانت تفضي دائمًا إلى الأمل في بناء دولة حرة ومستقلة.

ومنذ فترة الحكم العثماني ثم البريطاني، ظل الشعب السوداني يناضل من أجل الاستقلال. وبعد تحرره في عام 1956، بدأ السودان في مواجهة تحديات هائلة؛ بدءًا من الحروب الأهلية التي عانى منها شمال السودان وجنوبه، وصولاً إلى الانقسام الذي نتج عنه استقلال جمهورية جنوب السودان عام 2011.

لكن السودان لم يتوقف أبدًا عن السعي نحو الوحدة والحرية، حيث شهدت البلاد ثورات عديدة، أبرزها ثورة 2019 التي أطاحت بنظام الرئيس عمر البشير، محدثة تغييرًا كبيرًا في المشهد السياسي السوداني، على الرغم من التحديات، لا يزال السودان يعد مثالًا على الإرادة الوطنية التي لا تقهر.

ما يربط غزة و السودان ليس فقط التاريخ المشترك في النضال ضد الاستعمار، بل أيضًا التضامن المستمر بين الشعبين في مواجهة التحديات المختلفة، فمنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، كان السودان واحدًا من الدول العربية التي دأبت على دعم القضية الفلسطينية بكل الوسائل الممكنة، سياسيًا وإنسانيًا، كما أن حركة التضامن العربية والإفريقية التي تجسدت في العديد من المواقف كان لها أثر واضح في دعم النضال الفلسطيني. في الوقت نفسه، لم يقتصر تضامن الشعب الفلسطيني على الجانب السياسي فقط، بل امتد أيضًا إلى دعم الشعب السوداني في محنته، فغزة، التي عاشت معاناة الحروب والاحتلال، كانت على دراية بكل معاناة الشعب السوداني، وكانت دائمًا تواكب القضايا السودانية بحس إنساني عميق.

اليوم، يواجه كل من غزة و السودان تحديات جديدة لا تقل صعوبة عن التحديات التي خاضوها في الماضي. في غزة، الحصار المستمر والعدوان الإسرائيلي الدائم شكلوا بيئة معقدة، لكن المقاومة لا تزال حية في قلوب أبناء الشعب الفلسطيني الذين يستمرون في النضال من أجل العودة والحرية. أما في السودان، فبعد ثورة 2019، لا يزال الشعب السوداني يواجه صعوبات في بناء دولة ديمقراطية ومزدهرة. التحديات السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى الفوضى التي خلفتها الحروب الأهلية في العديد من مناطق السودان، تجعل من التحدي المزدوج في إعادة بناء الدولة السودانية أمرًا معقدًا.

ومع ذلك، فإن إرادة الشعبين لا تزال صلبة، غزة والسودان يشتركان في مسيرة من الصمود والتحدي المستمر، وهو ما يمنحهما القدرة على مواجهة أي عقبة قد تعترض طريقهما.

إن غزة و السودان، على الرغم من تباين الظروف الجغرافية والسياسية، يجمعهما تاريخ طويل من النضال المستمر ضد الاحتلال والظلم. إن الشعبين، بغض النظر عن التحديات التي مروا بها، أظهروا قدرة هائلة على مقاومة قوى الظلم، سواء كانت استعمارية أو داخلية، واستطاعوا الحفاظ على هويتهم الوطنية. هذه القصة المشتركة بين غزة والسودان، ليست فقط عن النضال من أجل الاستقلال، بل هي أيضًا عن الفخر والعزيمة في مواجهة الصعاب. اليوم، يعكف كل منهما على بناء مستقبله، رغم الرياح العاتية التي تهب في وجهه، لكن، كما أظهرت تاريخ هذه الشعوب، فإن الأمل لا يموت في قلوبهم أبدًا.

نحن بحاجة إلى التربية أكثر من الرعاية

حمزة قورقماز

في أزمنة الضعف والترف والانكسارات الاجتماعية، تكثر الأصوات المنادية بالرعاية: رعاية الأطفال، رعاية الشباب، رعاية الضعفاء، رعاية المرأة... كأننا نعيش في مصحة اجتماعية لا في أمةٍ تحمل رسالة. ولكن لو تأملنا قليلاً، لوجدنا أن ما نحتاجه ليس "الرعاية" بقدر ما هو "التربية". فالرعاية تُبقي الإنسان حيًّا، أما التربية فتنفخ فيه روح المعنى.

الرعاية تُبقي الجسد، والتربية تُقيم الإنسان

الرعاية تُعنى بالطعام واللباس والمأوى، بينما التربية تصنع الإنسان من الداخل؛ توجه فكره، وتهذب عاطفته، وتضبط سلوكه بالميزان. قد يعيش المرء في رعاية فائقة، محاطًا بكل وسائل الراحة، لكنه إذا لم يُربَّ على الصبر، والمسؤولية، وضبط النفس، فإنه ينهار عند أول محنة. إن الرعاية وحدها تُنتج "مدللين"، أما التربية فتصنع "رجالاً".

التربية: مشروع التغيير العميق

التربية ليست مجرد عناية بالأبناء، بل هي مشروع تغيير شامل في الإنسان: تغيير القناعات: لأن كل سلوك ينطلق من فكرة سكنت في القلب والعقل، فإذا لم نُصحّح القناعة، فلن يتغير الفعل. التربيةُ الحقيقية تبدأ من الجذور الفكرية، من تصحيح نظرتنا إلى الله، وإلى الحياة، وإلى الناس.

تغيير الاهتمامات: فالشاب الذي يملأ يومه بالتفاهات لا يحتاج إلى من يرعاه بل إلى من يوجّه اهتمامه نحو ما يُغذّي عقله وروحه.

تغيير المهارات: فالتربية ليست وعظًا فقط، بل تدريب عملي على مهارات الحياة: الصبر، الحوار، الانضباط، إدارة الوقت، العطاء، والإتقان.

قواعد العلاقات: فالتربية تصنع إنسانًا يعرف كيف يحب بلا ذل، ويختلف بلا كراهية، ويتعاون بلا مصلحة.

تغيير القدوات: إذ لا تربية بلا قدوة، ولا قدوة بلا صلاح. فحين يصبح الممثل أو المؤثر قدوة الجيل، تنهار المعايير، وتضيع البوصلة.

أخطر ما في المجتمعات اليوم

أنها تهتم بأن يعيش الناس مرتاحين، أكثر مما تهتم بأن يعيشوا مستقيمين. فالمدارس تركز على "التعليم"، لا على "التهذيب"، والأسر تنشغل بتوفير "الرفاهية"، لا بتقويم "النفوس"، والإعلام يسعى إلى "الإمتاع"، لا إلى "الإصلاح". وحين تتراجع التربية، تتحول الرعاية إلى نوعٍ من "التخدير" الاجتماعي، يُسكّن الألم لكنه لا يُعالج المرض.

التربية ليست قسوة، بل مسؤولية

يظن البعض أن التربية تعني الصرامة أو الحرمان، ولكن التربية في جوهرها تحمّل مسؤولية إعداد الإنسان للحق والخير والجمال. التربية هي أن تقول "لا" حين يجب أن تُقال، وأن تترك الابن يواجه نتيجة خطئه ليتعلم، لا لتنتقم منه. الراعي الحقيقي ليس من يحمي قطيعه من المطر، بل من يُعدّه للسير في العاصفة.

شاهد من التاريخ: عمر بن عبد العزيز

حين تولى عمر بن عبد العزيز الخلافة، كانت الأمة منهكة بالترف والظلم. ظن الناس أنه سيبدأ بإصلاح الاقتصاد أو بتخفيف الأعباء المعيشية، لكنه بدأ بإحياء التربية الإيمانية والأخلاقية. كان يقول: "إنما أنا أُصلح الناس بالعدل، فإن استقاموا فذلك مرادي، وإن لم يستقيموا استعملت فيهم السوط." لم يكن يريد أن "يرعى" الناس فقط، بل أن "يربّيهم" على المسؤولية والحق. ولذلك أعاد بناء مفهوم الدولة لا كـ"مؤسسة عطاء" بل كـ"مدرسة قيم". حتى أن ابنه عبد الملك – وكان شابًا زاهدًا – قال له يومًا: "يا أبتِ، ما يمنعك أن تمضي في الأمر؟ فوالله ما أبالي أن تغلي بي وبك القدور في سبيل الله." فقال عمر: "رحمك الله يا بني، إن الله لا يُعذّب العامة بذنب الخاصة، ولكني أريد أن أطفئ الشر بالخير." هكذا تكون التربية: نقل الإيمان من القلب إلى السلوك، ومن القناعة إلى العمل.

أزمة الجيل ليست في الفقر بل في الفقد

جيل اليوم لا يفتقر إلى الرعاية، بل يعيش في وفرتها: الطعام جاهز، التعليم متاح، الترفيه في كل زاوية. لكن ما الذي نفتقده؟ نفتقد ذلك "الصوت الداخلي" الذي يقول: "افعل الخير لأنه خير". نفتقد المعلمين الذين يربّون قبل أن يدرّسوا، والآباء الذين يُلهمون قبل أن يُطعموا، والمجتمعات التي تُربي أبناءها على الصبر، لا على الشكوى.

الرعاية بلا تربية تُفسد

حين تُقدَّم الرعاية بلا تربية، يصبح الإنسان أسيرًا لما يُقدَّم له. يعتمد على الآخرين في كل شيء، ويخاف من مواجهة الواقع. يصبح المواطن محتاجًا دائمًا إلى "من يرعاه"، لا "من يربّيه على أن يكون راعيًا لغيره". ولذلك كانت كلمة النبي ﷺ جامعة حين قال: "كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته." فهو لم يقل: "كلكم مرعًى" بل قال: "كلكم راعٍ" — أي مسؤول، ومؤتمن، ومكلّف بالتربية قبل أن يطلب الرعاية. نحن اليوم بحاجة إلى ثورة تربوية قبل أي إصلاح اقتصادي أو سياسي. نحتاج إلى مدارس تُخرّج أحرارًا لا متعلمين فقط، وإلى أسر تُخرج قلوبًا تعرف الله لا بطونًا ممتلئة. نحتاج إلى قادة يربّون الناس على العدل قبل أن يُغدقوا عليهم من الخيرات. فالتاريخ يعلّمنا أن الأمم لا تنهض حين تُرعى، بل حين تُربّى. ولذلك نقول بثقة: إنّ الرعاية تصنع أجيالًا مريحة، أما التربية فتصنع أجيالًا مبدعة.

الأطر الحربية في تركيا: الصناعات العسكرية وأثرها في موازين القوى الإقليمية

نعيم أشرف مشتهى

اتبعت تركيا خطةً استراتيجيةً في تطوير سياستها الدفاعية خلال العقدين الأخيرين، وتمثل ذلك في تبني نهج الاكتفاء الذاتي العسكري من خلال بناء منظومات دفاعية متطورة أظهرت تركيا كأحد الدول الصاعدة في مجال التصنيع الحربي، خصوصًا في ظلّ ضعف وهج دول الشرق الأوسط في ذلك المجال.

حيث جاءت تلك السياسة مع قدوم الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان، بهدف تعزيز الاستقلال الاستراتيجي المعتمد على تقليص الاعتماد على الغرب في التسلح واستقلالية القرار التركي في السلم والحرب، خصوصًا بعد التوترات التي عاشتها تركيا مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ورفض الأخير انضمام تركيا له.

أولًا: المؤسسات العسكرية والتقنية التركية:

في إطار ذلك عملت تركيا على تقسيم جهدها على مؤسسات تقنية للتصنيع العسكري التركي، حيث امتلكت تحت رئاسة الصناعات الدفاعية SSB الشركات التالية:

1. شركة أسيلسان (ASELSAN) المتخصصة في الإلكترونيات العسكرية.
2. شركة روكيتسان (ROKETSAN) في الصواريخ.
3. شركة هافلسان (HAVELSAN) في البرمجيات وأنظمة القيادة والسيطرة.
4. شركة بي إم سي (BMC) المسؤولة عن صناعة العربات المدرعة والدبابات.

ليؤدي ذلك التكامل الصناعي لتطوير مشاريع ضخمة تنافس المنتجات العسكرية الغربية مثل:

- الدبابة ألتاي: حيث تعتبر أول دبابة قتال رئيسة مصنعة محليًا بتكنولوجيا تركية متقدمة، حيث تجمع بين كثافة النيران وأنظمة الحماية النشط، والقدرة على العمل والتكيف في بيئات قتالية متنوعة.
- الصواريخ الباليستية تايفون: حيث اعتبر نقطة تحول في موازين القوى، وقد ظهر خلال العام 2022 مما أثار اهتمام العديد من الدول، حيث يصل مداها الى نحو 561 كيلو مترًا، فيما صرح الرئيس أردوغان حول ذلك: "لا نجد 561 كم كافية ... سنصل ل 1000 كم"، ما أثار اهتمامًا دوليًا واسعًا، حيث تعتبر الصواريخ قادرة على تهديد أهداف بعيدة في البحر المتوسط والبحر الأسود والشرق الأوسط.

كما كشفت تركيا بتصريح رسمي من وزير الصناعة التركي محمد فاتح كتشير عن امتلاكها لبرنامج صاروخي بمدى 2000 كم، حيث إن تركيا في موقع يغير قواعد اللعبة، ليكون ذلك البرنامج هو صاروخ جنك +2000 الباليستي القادر على ضرب قاري وليس اقليمي، ما يغير من معادلات التوازن العالمية.

- برامج تطوير الطائرات المسيّرة مثل بيرقدار وأقنجي، والتي يعتمد عليها بشكل أساسي في الحروب الحديثة، وقد أثبتت الطائرات المسيرة التركية فعاليتها في ميادين عدة مثل ليبيا وسوريا وأذربيجان وأوكرانيا.

وتهدف تركيا لخفض اعتمادها على الخارج في الدفاع لأقل من 10% بحلول العام 2030.

ثانيًا: الأبعاد الجيوسياسية لتطور الصناعات الحربية التركية:

يمثل التقدم الصناعي العسكري التركي نقلة نوعية في الاستراتيجية الدفاعية التركية، إذ تسعى أنقرة للتحول من دولة مستوردة للسلاح إلى مصدّر إقليمي مؤثر، وصانع قرار فعلي في القضايا العالمية، ليمكنها ذلك من تعزيز استقلال قرارها السياسي والعسكري، وتوسيع نفوذها الإقليمي عبر القوة الذكية التي تمزج بين الدبلوماسية والقوة الصلبة.

كما أن انتشار السلاح التركي في مناطق مثل القرن الإفريقي، وآسيا الوسطى، وشمال إفريقيا يعزز مكانة أنقرة كلاعب إقليمي صاحب طموحات استراتيجية، ومن جهة أخرى، فإن العديد من القوى الاقليمية تنظر بعين القلق والحذر من برامج الصواريخ الباليستية والدبابات والطائرات المسيرة مثل اليونان وإسرائيل ومصر، حيث تنظر للبرامج التي تسير خلالها تركيا كعنصر مغير لمعادلات الردع في الشرق الأوسط.

ثالثًا: الانعكاسات على الأمن الإقليمي والتوازنات العسكرية:

تعمل تركيا على إقامة تحالف أشبه ما يكون بمحور المقاومة الذي تقوده إيران ولكن على صعيد العديد من الدول السنية، حيث عملت على التأثير المباشر وغير المباشر في إسقاط النظام السوري السابق من خلال دعم هيئة تحرير الشام ومدها بالطيران المسير والأسلحة والتدريبات العسكرية، مستفيدةً من اللعب على التناقضات لمد نفوذها لسوريا التي تمثل عمقًا استراتيجيًا لتركيا لما لها من أهمية جيوسياسية خصوصًا في ظل الدعم الأمريكي للحركات والأحزاب الكردية التي تعمل على تنفيذ قلاقل في تركيا.

وقد ظهرت بوادر نجاحها في استراتيجيتها من خلال التقارب السعودي التركي، والنفوذ التركي في سوريا، حيث تعتبر كافة العوامل السابقة أحد أشكال التأثير في إعادة رسم موازين القوى في المنطقة، حيث إن امتلاك أنقرة لمنظومات عسكرية متقدمة يزيد من فرصة قدرتها على التحرك العسكري المستقل دون الرضوخ للإرادة الأمريكية والأوروبية، خصوصًا في ظل عدم الاحتياج التركي للدعم الغربي والأوروبي العسكري المباشر، كما أن ذلك يزيد من حضورها في حل النزاعات الاقليمية كما حدث في سوريا وكاراباخ.

وعلى الناحية الأخرى، تدفع الاستراتيجية التركية بعض الدول للشروع في سباق تسلح مضاد، خصوصًا في البحر المتوسط والشرق الأوسط، مما قد يخلق ديناميكية جديدة من الردع والتوازن، كما أنه يمكن أن يكون سببًا في إشعال الأزمات والتوترات حال غياب آليات الضبط والتوازن الإقليمي، وهو المرجح.

وتهدف تركيا من خلال استراتيجيتها لكسر الهيمنة الأمريكية على العالم في ظل تقاربها من روسيا وإيران والصين على المدى البعيد، حيث من الممكن أن نشهد تحالفًا حقيقيًا بين الدول السابق ذكرها، ما يهدد الأمن الإقليمي والدولي على حد سواء، خصوصًا في ظل التقارب التركي الذي يعتبر عضوًا في حلف الناتو مع دول مثل روسيا وإيران والصين اللواتي يعتبرن مناهضين للسياسة الغربية بشكل شبه كامل.

الخلاصة:

لم تعد الأطر الحربية التركية مؤطرة ضمن إطار مشروع صناعي، بل تعدت ذلك لتصل لاستراتيجية قومية شاملة تمزج بين الطموح الوطني والرؤية الجيوسياسية، حيث تسعى تركيا من خلال استراتيجيتها لتثبيت ذاتها كقوة إقليمية مكتفية ذاتيًا وعسكريًا، وقادرة على فرض آرائها وإرادتها السياسية والدفاع عن مصالحها في بيئة إقليمية معقدة، وفي ظل تسارع نجاحها يمكننا التنبؤ بإقبال المنطقة على مرحلة جديدة من إعادة تشكيل التوازنات الاستراتيجية ليكون لتركيا فيها دور محوري متزايد.

خصوصًا بعد الحرب الاسرائيلية ضد قطاع غزة وإنهاك "إسرائيل" وعزلتها الدبلوماسية في العالم، وملاحقة تركيا لرئيس الوزراء "الاسرائيلي" بنيامين نتنياهو قانونيًا، لتكون تركيا الشبح القادم بالنسبة ل "إسرائيل" بعد توجيهها ضربة لمحور المقاومة وعلى رأسه إيران خلال الحرب "الاسرائيلية" التي امتدت ما يقرب العامين (7 أكتوبر 2023 – 10 أكتوبر 2025).

هندسة التجويع: الغزيون بين الوفرة الزائفة والحرمان الحقيقي

غزة/ مريم الشوبكي:

منذ إعلان الهدنة في العاشر من أكتوبر 2025، خفتَ دويّ الطائرات والمدافع، لكن حرب التجويع التي يشنّها الاحتلال الإسرائيلي لم تتوقف، بل اتخذت شكلاً أكثر قسوة وهدوءًا.

فبدل القصف، صار التحكم في الطعام والماء والدواء هو السلاح الجديد لإخضاع أكثر من مليوني إنسان في غزة، يعيشون اليوم بين أطلال مدنهم وجوع أطفالهم.

ووفقًا لتقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة (OCHA) الصادر في 2 نوفمبر 2025، أدّت القيود الإسرائيلية المستمرة إلى رفض أكثر من 100 طلب لإدخال المساعدات منذ بدء الهدنة، ما تسبب في نقص حاد في الغذاء والمأوى والخدمات الطبية الأساسية.

آية طه، أمّ لثلاثة أطفال من مدينة غزة، تقول: "لم أجد بيضًا أو لبنًا، أما الدجاج واللحوم فأسعارها مرتفعة جدًا منذ بدء إدخال المساعدات الغذائية. كل ما أراه هو شوكولاتة ومكسرات ونسكافيه".

وتتابع طه لـ"فلسطين": "هذه السلع ليست احتياجاتنا اليومية، إنها سكريات وكربوهيدرات تفتقر إلى البروتينات والفيتامينات، ما يزيد من خطر سوء التغذية. الأسعار مرتفعة جدًا، فكيلو الدجاج يصل إلى 80 شيكلًا، وهذا يجعلنا نشعر بالعجز أمام وفرة السلع الثانوية".

منذر الشرفا من حيّ التفاح شرق غزة يتساءل مستنكرًا: "هل تتخيل أن هناك شوكولاتة في غزة بينما لا توجد مضادات حيوية؟ أو فواكه لكن دون ضمادات جروح أو خيوط جراحية؟ هناك نقص تام في العناصر الأساسية التي يحتاجها الجسم البشري مثل اللحم والدجاج والسمك والبيض، وهي مكونات النظام الغذائي الصحي الأساسي".

ويضيف الشرفا لـ"فلسطين": "لا أشعر بأي تحسّن في الوضع الغذائي بعد وقف إطلاق النار، لأن السلع المتاحة غير صحية. الطعام المعلّب والمجفف لا يمكن أن يعوّض الطعام الطبيعي الأساسي مثل البيض واللحم الطازج، لذا لا يوجد تعافٍ من آثار المجاعة".

وبحسب OCHA، فقد سُجّل في 1 نوفمبر 2025 دخول 197 شاحنة مساعدات (184 من كرم أبو سالم و13 من كيسوفيم)، لكن المعدّل اليومي لا يتجاوز 145 شاحنة فقط، أي ما يعادل 24% من أصل 600 شاحنة متفق عليها يوميًا، مما يعمّق الأزمة الغذائية.

وفي تصريح للأمم المتحدة بتاريخ 5 نوفمبر 2025، أكدت أن "القيود الإسرائيلية تحول دون وصول المساعدات الكافية، ما يهدد حياة المدنيين"، مع رفض الاحتلال لأكثر من 100 طلب لإدخال المساعدات منذ الهدنة.

كما حذّر برنامج الأغذية العالمي (WFP) في تقريره الصادر بتاريخ 7 نوفمبر 2025 من أن "الجوع في غزة وصل إلى مستويات مدمّرة"، مع ارتفاع حالات سوء التغذية بين الأطفال بنسبة 20% مقارنة بالعام الماضي، إضافة إلى نقص اللقاحات الروتينية لدى واحد من كل خمسة أطفال بسبب انهيار النظام الصحي.

هذه السياسة، التي تركّز على تقطير السلع الأساسية مثل اللحوم والألبان، بينما تُغرق الأسواق بالسلع الثانوية، لا تقتصر على الجوع الجسدي، بل تشكل إذلالًا نفسيًا يهدف إلى إضعاف الإرادة الجماعية، كما وثّقت منظمة العفو الدولية في تقاريرها الأخيرة.

ويقول الشرفا: "ابنتي عانت من عدوى في إصبع قدمها، ولم أتمكن من العثور على مسكنات للألم، فيما تُباع المضادات الحيوية بأسعار باهظة تفوق الإمكانيات، ما يزيد من الإحباط".

عبد الله شرشرة، محام وباحث قانوني من غزة، يوضح: "الأسواق مليئةٌ بالسلع غير الأساسية، وتشمل الدقيق وأنواع الجبن المستخدمة في الحلويات والبيتزا، بالإضافة إلى السكر ومشتقات الدقيق المستخدمة في إنتاج المخبوزات".

ويتابع شرشرة: "من الواضح أن هذا التركيز على استيراد مثل هذه السلع يدفع الناس بشكل غير مباشر إلى الاعتماد عليها كمصدر غذاء رئيسي. هناك الآن زيادة غير طبيعية في أوزان الناس. يبدو أن الاحتلال الإسرائيلي يحاول إخفاء جريمة تجويع الفلسطينيين من خلال خلق صورة معاكسة، صورة زيادة الوزن السريعة وغير الطبيعية".

ويضيف: "فقدت وزني بسبب الخيارات الغذائية المحدودة والمتكررة التي أُجبرنا على تناولها طوال العام الماضي. الآن أتناول نفس الكميات، لكنها تؤدي إلى زيادة الوزن لأن المتاح فقط هو الكربوهيدرات والجبن المعالج واللحوم المصنعة. إنهم يجبروننا على زيادة الوزن بشكل منهجي، وهذا يسبب إذلالًا نفسيًا أعمق من الجوع نفسه".

بدوره، يقول المحلل الاقتصادي أحمد أبو قمر إن الاحتلال الإسرائيلي يمارس سياسة اقتصادية ممنهجة تهدف إلى التحكم في السوق الغزي من خلال إدخال كميات محدودة من السلع الأساسية، مقابل إغراق الأسواق بمنتجات غير ضرورية.

ويضيف أبو قمر: "ما يجري ليس مجرد نقص في البضائع، بل هو شكل من أشكال السيطرة المدروسة. الاحتلال يُدخل يوميًا نحو 145 إلى 150 شاحنة فقط، وهو رقم لا يغطي أدنى احتياجات السكان. يسمح الاحتلال بمرور بضائع ثانوية مثل الإندومي والشوكولاتة والنسكافيه، بينما يمنع أو يقطّر إدخال اللحوم والدواجن والسلع الأساسية التي يحتاجها المواطن لتأمين غذائه اليومي".

تقطير الحياة

ويتابع أبو قمر لـ"فلسطين" أن هذه السياسة تندرج ضمن ما يسميه الاقتصاديون "هندسة التجويع"، أي إدارة الجوع والتحكم في حدّته دون السماح بانفراجه الكامل.

"الاحتلال لا يريد موت الناس جوعًا، لكنه يريدهم دائمًا على حافة الجوع"، يوضح أبو قمر. "هو يخلق حالة من التنغيص والحرمان تُبقي المواطن في دوامة العوز، وتُرسخ شعورًا دائمًا بعدم الاستقرار".

ويشير إلى أن سياسة الاحتلال الاقتصادية لا تتعلق فقط بالغذاء، بل تمتد إلى كل ما يمسّ حياة الناس: "حتى الأدوية والمستلزمات الطبية والملابس ومواد البناء والوقود، جميعها تُدار بسياسة التقطير. الاحتلال يريد أن يبقي غزة في وضع طارئ دائم، لا حرب كاملة ولا حياة طبيعية".

وبحسب تقديراته، فإن أقل من 2% من سكان غزة يستطيعون الحصول على السلع الأساسية بشكل منتظم، في حين تعتمد الغالبية على المساعدات الإنسانية أو على المقايضة فيما بينهم.

حرب التجويع مستمرة

يصف أبو قمر ما يجري بأنه "مرحلة جديدة من حرب الإبادة، لكن بأدوات اقتصادية هذه المرة".

ويختم بالقول: "الاحتلال يسعى لتدمير قدرة الإنسان الغزي على الصمود، ليس فقط بالقصف، بل عبر حرب الجوع والحرمان. يريد إبقاء الحرب قائمة حتى في غياب الطائرات والدبابات".

قوة دولية أم احتلال مقنع؟
مشـروع أمـريكي يهـدد بفـرض الوصـاية على غـزة

غزة- واشنطن/ محمد الأيوبي:

منذ أن أعلنت الولايات المتحدة نيتها تشكيل قوة دولية في قطاع غزة، تصاعدت الشكوك بشأن حقيقة هذه الخطوة التي تبدو في ظاهرها "إنسانية وأمنية،" لكنها في جوهرها – كما يرى محللون – محاولة لتكريس وصاية جديدة على القطاع تحت غطاء الشرعية الدولية، وبما يخدم الرؤية الأمريكية–الإسرائيلية لإعادة صياغة المشهد الفلسطيني.

فالمشروع الأمريكي، الذي قدمته واشنطن إلى مجلس الأمن، ينص على إنشاء "قوة استقرار دولية" تعمل لمدة عامين قابلة للتمديد، لتتولى تأمين الحدود مع (إسرائيل) ومصر، وحماية الممرات الإنسانية، وتدريب شرطة فلسطينية جديدة، وصولاً إلى نزع سلاح المقاومة وتدمير بنيتها العسكرية.

لكن وراء هذه الأهداف المعلنة، تُطرح تساؤلات حقيقية حول المرجعية السياسية لهذه القوة، خصوصًا بعد الكشف عن نية إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إنشاء ما يسمى "مجلس السلام" الذي سيتولى الإشراف الفعلي على عملها خارج إطار الأمم المتحدة، بمشاركة شخصيات غربية مثل توني بلير.

محاولة فرض واقع جديد

يرى الباحث والأكاديمي في معهد الشرق الأوسط بواشنطن، د. حسن منيمنة، أن المشروع الأمريكي لإنشاء قوة دولية في قطاع غزة ليس خطوة جادة نحو التسوية، بل هو في جوهره "أسلوب جديد من الحرب يُمارس تحت غطاء السلام".

ويقول منيمنة لصحيفة "فلسطين"، إن الحديث عن قوة دولية لتطبيق اتفاق وقف إطلاق النار في غزة "سابق لأوانه"، لأن الخطة الأمريكية لا تزال تفتقر إلى توافق على المرجعية أو المهمة، إذ أن الولايات المتحدة و(إسرائيل) ترفضان أن تكون هذه القوة ذات مرجعية أممية تخضع لتفويض من مجلس الأمن أو للفصل السابع، بل تريدان أن تقوم على قرار ذاتي وتحالف أمريكي-إسرائيلي يمنح (إسرائيل) حق إدارة الملف ميدانيًا وسياسيًا.

ويضيف: أن "المطلب الإسرائيلي – الأمريكي أصبح ثابتًا: لا مرجعية دولية للقوة، بل تفويض ذاتي، بحيث يكتفي مجلس الأمن بالتأطير أو المباركة دون أن يمنحها شرعية قانونية ملزمة"، مشيرًا إلى أن ما يسمى بـ"قوة دولية" في الخطاب الأمريكي ليست "قوة حفظ سلام" بل "قوة إنفاذ"، مهمتها كما ورد في المسودة: "نزع سلاح غزة وتدمير البنية التحتية العسكرية لفصائل المقاومة ومنع إعادة بنائها"، أي أنها عمليًا "ستقاتل حماس" وتفرض واقعًا جديدًا بالقوة.

تكامل أمريكي–إسرائيلي

ويشدد على أن ما يجري ليس تناقضًا بين الموقفين الأمريكي والإسرائيلي، بل تكامل كامل، مستشهدًا بتصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال المؤتمر الصحفي الذي أعلن فيه عن خطته بحضور بنيامين نتنياهو، حين قال صراحة إن "لـ(إسرائيل) حق النقض في أي تفصيل من تفاصيل التنفيذ".

ويتابع: "الولايات المتحدة قد تقترح وتدفع وتحاول الإقناع، ولكن إن لم توافق (إسرائيل)، فالمسؤولية تُلقى على حماس التي تُتهم بإفشال الصفقة.. هذه المعادلة تُختصر بواقع بسيط: واشنطن تفوض (إسرائيل) لتفعل ما تراه مناسبًا لمصلحتها".

ويرى الباحث السياسي، أن هذا التفويض هو جوهر التحالف بين الطرفين، مشيرًا إلى أن (إسرائيل) لا تكتفي بالموافقة على الخطة، بل تمارس فعليًا حق الفيتو على الدول المشاركة في القوة المقترحة، فتستبعد مثلًا تركيا وباكستان وماليزيا وقطر، وكل دولة لا تراها قابلة للتطويع أو التحكم بها.

وعن الدول التي أبدت استعدادها للمشاركة في القوة، يقول منيمنة إنها "تدرك تمامًا طبيعة المناورة الأمريكية الإسرائيلية المشتركة"، لكنها تحاول الدخول في الهامش الضيق المتاح، إما لتخفيف المعاناة الإنسانية عن الفلسطينيين، أو لتحقيق بعض التأثير المحدود.

ويشير إلى أن بعض هذه الدول ترى في المشاركة فرصة لخلق توازن نسبي أو تحسين صورتها أمام الإدارة الأمريكية، بينما أخرى تراهن على "تحقيق بعض الممكن"، كما فعلت قطر في مرات سابقة، حين تمكنت من انتزاع اعتذار إسرائيلي نتيجة تدخلها السياسي.

"هذه الدول لا تعيش وهم القدرة على تغيير طبيعة التحالف الأمريكي الإسرائيلي، لكنها تحاول أن تلعب ضمن الهامش المتاح، لإحداث بعض التعديلات الشكلية، لا أكثر"، يقول منيمنة، مؤكدًا أن الانسجام بين واشنطن و(تل أبيب) سيبقى قائمًا لضمان بقاء القرار بيد (إسرائيل).

احتلال جديد

من جانبه، يرى مدير المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، د. هاني المصري، أن المشروع الأمريكي بصيغته الحالية "يفتح الباب أمام احتلال جديد للقطاع بغطاء شرعية دولية".

ويقول المصري في مقالة نشرها، إن "مجلس الأمن، الذي يُفترض أن يمنح الشرعية لوجود هذه القوة، لن يكون هو المرجعية العليا لها، بل ما يسمى بـ"مجلس السلام" الذي سيقوده دونالد ترامب بمساعدة طوني بلير وآخرين، ما يعني أن "مجلس السلام" سيكون الحاكم الفعلي على الأرض، وليس مجلس الأمن، وسيُمنح لـ"قوة الاستقرار" السلطة لـ"فرض الأمن" وللحكم وليس لحفظ السلام.

ويضيف أن الفلسطينيين لن يشاركوا فعليًا في هذه الترتيبات إلا بعد تنفيذ "برنامج إصلاحي مرضٍ" للولايات المتحدة و(إسرائيل)، أي أنهم سيكونون مجرد منفذين بلا سيادة ولا قرار، وهو ما يشكل خطرًا على وحدة التمثيل الفلسطيني وعلى مكانة منظمة التحرير.

ويتابع المصري بالقول: "هذه الصيغة الخطيرة ستعيد تعريف القضية الفلسطينية على أنها "قضية إنسانية وأمنية فقط"، لا قضية تحرر وطني، وستحوّل الشعب الفلسطيني إلى أفراد بلا عنوان سياسي جامع، وتفتح الباب أمام صراعات داخلية جديدة، وربما مواجهة مباشرة مع القوة الأممية ذاتها".

ويجمع كل من منيمنة والمصري على أن الخطة الأمريكية، بما تحمله من تفاصيل غامضة ومرونة مقصودة في المدد الزمنية، تهدف إلى "إدامة حالة السيطرة غير المباشرة" على غزة، عبر ترتيبات أمنية طويلة الأمد.

فالمدة المقترحة لعامين قابلة للتجديد، كما يقول المصري، "قد تمتد فعليًا لسنوات أو حتى عقد كامل، طالما بقيت كلمة "مرضي" مرهونة بتقييم واشنطن و(تل أبيب)، الأمر الذي يعني عمليًا تحويل غزة إلى منطقة وصاية دولية مفتوحة.

ويخلص المصري إلى أن مسودة القرار بصيغتها الحالية ضارة جدًا بالقضية الفلسطينية، لأنها تمنح شرعية دولية لصيغة وصاية استعمارية جديدة أو بالأحرى لاحتلال مقنّع بالشرعية الدولية، مشددًا على ضرورة التمسك بإجراء تعديلات جوهرية على مسودة القرار، ورفض الابتزاز الأمريكي. الإسرائيلي، الذي يحاول فرض معادلة خادعة: إما القبول بالمسودة كما هي مع تعديلات شكلية، أو منح حكومة اليمين الإسرائيلي الضوء الأخضر لاستئناف الحرب.

الصحة العالمية و"أوتشا": أوضاع صحية وإنسانية كارثية في غزة

نيويورك- غزة/ فلسطين:

حذّرت منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، أمس، من تدهور الأوضاع الصحية والإنسانية في قطاع غزة، مع استمرار الحصار وإغلاق المعابر، مع اقتراب فصل الشتاء.

وقالت منظمة الصحة العالمية إن نحو 16,500 مريض في قطاع غزة ما زالوا بانتظار إجلائهم للعلاج في الخارج. وأشارت إلى أن إمداداتها الطبية جاهزة على حدود القطاع، لكنها لا تزال عاجزة عن الدخول بسبب إغلاق المعابر.

ودعت المنظمة إلى إعادة فتح معبر رفح وجميع المعابر بشكل عاجل، مبينة أن معبر رفح يمثل منفذا حيويا للإخلاءات الطبية ومدخلا أساسيا للإمدادات الصحية إلى القطاع. وطالبت بتمكين تدفق المساعدات دون عوائق إلى قطاع غزة، واستقبال مزيد من الدول لمرضى القطاع لتلقي العلاج. من ناحيته، أكد "أوتشا" أن مئات آلاف العائلات في قطاع غزة تستقبل موسم الشتاء دون وسائل حماية أو مأوى آمن.

وأشار المكتب الأممي إلى أن 4% فقط من الأراضي الزراعية في القطاع ما تزال صالحة للزراعة ويمكن الوصول إليها، في ظل الدمار الواسع الذي خلّفه العدوان الإسرائيلي المستمر.

ثلاجات عائمة في بحر غزة.. حكاية صيادين صنعوا من المستحيل قاربًا للحياة

غزة/ جمال غيث:

في مشهد يلخّص الإصرار على الحياة وسط الدمار، ابتكر صيادو قطاع غزة وسائل بدائية وغير مألوفة لممارسة مهنة أجدادهم، بعد أن دمّر جيش الاحتلال الإسرائيلي معظم مراكبهم خلال الحرب المدمّرة التي شنّها على القطاع منذ السابع من أكتوبر عام 2023.

فمع انعدام الإمكانيات وارتفاع تكاليف بناء المراكب الجديدة، لجأ عدد من الصيادين إلى تحويل الثلاجات القديمة وقطع الفلين العائمة إلى قوارب بدائية تمكّنهم من دخول البحر بحثًا عن لقمة العيش.

مغامرة الصيادين

يقول الصياد محمد أبو ريالة، الذي فقد قاربه في قصف إسرائيلي، إنه لم يجد أمامه خيارًا سوى التفكير بطريقة مختلفة ليستطيع إطعام أطفاله.

ويضيف أبو ريالة لصحيفة "فلسطين": "بعد أن دمّر الاحتلال قاربي وشباكي، خطرت لي فكرة استخدام الثلاجة كقارب، فقمت بتفريغها من الداخل واحتفظت بجوانبها المبطّنة بالفلين الذي يطفو فوق الماء. لم يكن الأمر سهلًا، لكنها الوسيلة الوحيدة المتاحة".

ورغم صعوبة العمل داخل هذه "القوارب المؤقتة"، فإنها باتت طوق نجاة للكثير من الصيادين في بحر غزة، إلا أنّ المخاطر ما زالت تلاحقهم، إذ تستمر زوارق الاحتلال في إطلاق النار واعتقال الصيادين حتى وهم على بُعد أمتار قليلة من الشاطئ.

أما الصياد محمد أبو الخير، فقد طوّر فكرة صديقه بأسلوب مختلف، ويقول: "أقوم بتثبيت الثلاجة في البحر على بُعد أمتار من الشاطئ مع غروب الشمس، وأتركها حتى الصباح، وأضع فيها بطارية صغيرة وكشافات إنارة من نوع (ليد) لتجميع الأسماك حولها".

ويتابع أبو الخير حديثه قائلًا: "في الصباح الباكر أنصب شباكي حول الثلاجة، وحين أعود لرفعها أجد الأسماك قد تجمّعت حول الضوء، فأقوم بإخراجها من الشباك عند الشاطئ، فبعضها آكله مع عائلتي، وأبيع ما تبقّى لتغطية احتياجاتنا اليومية".

لكنّ أبو الخير يؤكد لـ"فلسطين" أن هذه الرحلة اليومية محفوفة بالمخاطر، فبحرية الاحتلال لا تتوانى عن استهداف أي صياد يقترب من المياه، حتى في المناطق الساحلية القريبة.

ويقول بأسى: "نحن نحاول فقط أن نعيش، لكن رصاصهم لا يرحم، كثير من زملائنا استُشهدوا أو أُصيبوا أثناء محاولتهم الصيد لإطعام أطفالهم".

المنقذ الوحيد

من جهته، يرى الصياد محمود الهسي أن هذه المحاولات، رغم بدائيتها، تمثّل الحل الوحيد في ظل الحصار ومنع إدخال المواد الخام اللازمة لصناعة السفن.

ويقول الهسي لـ"فلسطين": "منذ أن دمّر الاحتلال قواربنا، لم نتمكن من بناء أي جديد، لأن المواد الأساسية لصناعة المراكب مثل الخشب و(الفيبر جلاس) والزيوت محظورة تمامًا. لذلك فإن فكرة الثلاجات العائمة هي المنقذ الوحيد لمن أراد الاستمرار في العمل وإطعام أطفاله".

ورغم ذلك، يعيش الهسي في خوف دائم من العودة إلى البحر، إذ إن استهداف الاحتلال لم يتوقف، وقد اعتُقل العشرات من الصيادين، فيما تكبّد آخرون خسائر فادحة في شباكهم ومعداتهم التي كلفتهم ديونًا كبيرة.

دمار شامل

من جانبه، ذكر زكريا بكر، رئيس النقابة العامة للعاملين في قطاع الصيد والإنتاج البحري، أن الاحتلال الإسرائيلي دمّر نحو 95% من ممتلكات الصيادين في قطاع غزة، بما في ذلك المراكب والمخازن وورش التصليح ومصانع الثلج وميناء غزة نفسه، الذي تم قصفه وشطر لسانه البحري إلى نصفين.

ويقول بكر لـ"فلسطين": "منذ اليوم الأول للحرب، مُنع الصيادون من دخول البحر، وتحوّل القطاع بأكمله إلى منطقة ميتة. فالاحتلال أباد قطاع الصيد بكل ما تعنيه الكلمة من معنى".

ويضيف: "كل محاولات الصيادين للعودة إلى البحر باستخدام قوارب صغيرة أو ألواح فلين أو ثلاجات، وُوجهت بإطلاق النار المباشر والاعتقال".

ووفقًا لبكر، فقد استُشهد نحو 230 صيادًا منذ اندلاع الحرب، بينهم 65 صيادًا أثناء محاولتهم دخول البحر، فيما أُصيب المئات بجراح مختلفة. كما اعتقل الاحتلال نحو 45 صيادًا وأفرج عن 38 منهم، بينما لا يزال سبعة صيادين قيد الاعتقال حتى اليوم.

قمع مستمر

حتى بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بوساطة دولية، واصل الاحتلال ممارساته ضد الصيادين.

فبحسب بكر، اعتُقل 16 صيادًا إضافيًا بعد الاتفاق ولا يزالون في سجون الاحتلال الإسرائيلي، كما تم تفجير ثلاثة قوارب بدائية الأسبوع الماضي واعتقال ثمانية صيادين آخرين خلال محاولتهم الصيد على مسافات قريبة جدًا من الشاطئ.

ويشير إلى أن نحو 400 إلى 500 صياد ما زالوا يحاولون العمل في بحر غزة اليوم، لكن إنتاجهم لا يتجاوز 2% مما كانوا يصيدونه قبل الحرب.

أما العدد الإجمالي للصيادين في القطاع، فيقدَّر بنحو 4500 صياد، معظمهم باتوا بلا عمل ولا مصدر رزق، بعد أن حوّل الاحتلال البحر الذي كان رمزًا للحياة إلى ساحة للموت والحصار. ورغم كل ذلك، لم يستسلم الصيادون في غزة؛ فقد لجأ بعضهم إلى تحويل الألواح الفلينية العائمة، وإطارات المركبات المعبأة بالهواء، وحتى الثلاجات القديمة إلى أدوات بديلة لممارسة الصيد، في مشهد يجسّد روح التحدي الفلسطينية.

ويقول بكر في ختام حديثه: "ما يقوم به الصيادون اليوم ليس مجرد بحث عن رزق، بل هو معركة من أجل البقاء. هؤلاء الرجال يصنعون الحياة من لا شيء، ويثبتون للعالم أن غزة، رغم الجراح، لا تموت".